بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

June 1995. Issue No. 149
العدد ١٤٩، يونيو ١٩٩٥م، محرم ١٤١٦ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

الحوار واحترام حقوق الانسان
مقدمة لعودة الدستور

جاء اعلان الحكومة البريطانية امام مجلس اللوردات في ١٥ مايو ١٩٩٥ ليؤكد حقيقة طالما طرحتها المعارضة في البحرين وطالبت بها. فقد قالت البارونة تشوكر اوف والاسي في اجابهاتها على تساؤلات من عدد من اللوردات حول انتهاكات حقوق الانسان في البحرين بان حكومتها تعتقد بان الحوار هوالمخرج من الازمة الحالية التي تمر بها البلاد، وأن من الضروري السماح بزيارة منظمة العفوالدولية الى البحرين. واذا ما تحقق هذا لطلبان اللذان وعدت الوزيرة البريطانية بايصالهما الى حكومة البحرين، فان شوطا كبيرا سوف يتم قطعه على طريق حل الازمة القائمة. وهناك تقصير واضح من قبل حكومة آل خليفة في كل الجانبين . فقد رفضت الحوار مع المعارضة طوال العشرين عاما الماضية. وفي ماعدا اللقاء العاصف الذي جرى بين الامير ووفد من الشخصيات الست المشرفة على عريضة ١٩٩٢ لم يتم اي لقاء جدي بين الحكومة والشعب. بل ان حكومة البحرين سعت لتكريس غياب الدستور بتشكيل مجلس الشورى قبل عامين لمبادرة مطالب الشعب بعودة العمل بالدستور.

كان الحوار مطلبا رئيسيا من مطالب المعارضة، وقد سعى المشرفون على العريضة حتى وقت قريب الى الحصول على موعد لمقابلة الامير لتقديم تلك العريضة ولكنهم لم يستطيعوا الحصول حتى على موعد لمقابلة مدير مكتب الامير فضلا عن الامير نفسه. هذا الرفض المتعمد للحوار مع الشعب ينطلق من عقلية بالية تقوم على اساس اعتبار البلاد ومن عليها ملكا لآل خليفة ولايحق لاحد مساءلتهم او طلب اي شيء منهم. فهم الذين يعطون ويمنعون لانهم «فتحوا» البلاد بالقوة، بالتالي فقد ملكوها واصبح اهلها سبايا لهم. ومادامو يتعاملون مع البلاد بهذه النظرة، فسوف تظل الازمة قائمة لان احدا من الشعب لا يقر لهم بذلك، ولا يقبل المواطنون بان تظل البلاد محكومة بنظام لا يعترف بوجود الشعب ويتعامل معه كما يتعامل الراعي مع قطيعة. وفي عصراصبح شعب البحرين يتطلع الى الحرية والانفتاح فان المشكلة سوف تستمر مالم يكن هناك تغير الموقف الخليفي تجاه مفاهيم الحكم والمواطنة والادارة المدنية والدستور. وسياسة القمع التي تتبعها الحكومة منطلقة من الفهم البدوي الذي يعطي للكلب دوره الاساسي في اعادة الخراف الشاردة الى القطيع وتحديد سير ذلك القطيع وهش الخروف المتمرد، بل ربما قتله.

وتحدثت المعارضة خلال العقدين الماضيين عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين وصدرت تقارير دولية عديدة حول ذلك، واشتمل تقرير منظمة العفوالدولية المستوى على وصف مفصل لما يجري في البحرين من انتهاكات لحقوق الانسان كل عام. وبلغ مستوى الانتهاكات درجة ادرجت معها لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في البحرين على قائمة الدول التي تراقبها الامم المتحدة في مجال انتهاكات حقوق الانسان وذلك في الفترة من فبراير ٩٢ الى فبراير ١٩٩٣. ومع ذلك لم تحسن حكومة البحرين سجلها في هذا الجانب. وحتى عندما حاولت تضليل الامم المتحدة في الفترة ٩٢ ـ ٩٣ بانها عازمة على تحسن ملف حقوق الانسان لديها، لم تلبث ان تراجعت عن ذلك. وسمحت لحوالي مائة شخص من المنفين بالعودة الى البلاد في تلك الفترة، ولكنها اغلقت ذلك الباب، بل وابعدت بعض الذين سمحت لهم بالعودة. ومن هنا فقد طالبت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين بالسماح لوفد. منها بزيارة البلاد لمشاهدة ما يجري في السجون والاستماع الى شهادات المعذبين، ولكن آل خليفة رفضوا ذلك، وصار ايان هندرسون، مهندس سياسة القمع في البحرين، على منع المنظمة من دخول البلاد. وكانت المنظمة قد زارت البحرين آخر مرة في عام ١٩٨٧، ولم تتمكن من الحصول عل اذن بالذهاب مرة اخرى. كما طل اللورد ايفبوري، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلسي العموم واللوردات البريطانيين زيارة البحرين مرارا لمعاينة اوضاع حقوق الانسان، ولكن طلبه رفض.

هذا السجل الاسود من انتهاكات حقوق الانسان احرج حتى اصدقاء حكومة البحرين، خصوصا بعد ان تصاعدت اعداد الشهداء الذين سقطوا في الانتفاضة

● استشهد الطفل محمد شهاب الفردان (١٠ سنوات) في ٥/٥٢٤، وهو من قرية كرزكان، وذلك خلال مواجهات مع قوات الشغب.

● استمرت قضية اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري تشغل بال الشعب طوال شهر مايو الماضي، واستمرت المسيرات والمظاهرات المطالبة باطلاق سراحه واعادة العمل بالدستور. كما امتلأت جدران القرى والمدن بالشعارات الداعمة للشيخ الجمري والمتحدية للسلطة. وكانت هناك حرب شعارات بين المواطنين وقوات الشغب حيث كان الناس يكتبون الشعارات ثم تأتي قوات الشغب لتشطبها، ويأتي المواطنون للكتابة مرة اخرى وتستمر الدورة.

● واستمرت الاعتقالات خلال الشهر وشملت الرجال وفي مقدمتهم عدد من العلماء منهم السيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي بن احمد الجدحفصي، واعتقل نساء أيضاً من بينهن السيدة عفاف الجمري، ابنة الشيخ الجمري. واعتقل اطفال كثيرون كذلك.

● اصدرت منظمة العفو الدولية عددا من البيانات حول الاوضاع في البحرين الشهرالماضي، ومنها بيان حول المحاكمات التي اعتبرتها المنظمة جائرة وطالبت بايقافها (انظر ص ٧). وهناك مطالبة بريطانية بالسماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد للتأكد من اوضاع حقوق الانسان هناك.

● نوقشت مسألة انتهاكات حقوق الانسان في البحرين من قبل مجلس اللوردات البريطاني الذي شهد اسئلة عديدة من ثلاثة من اللوردات وجهت الى الحكومة البريطانية. واكدت الحكومة في اجاباتها على ضرورة بدء الحوار من جانب الحكومة والسماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين (انظر ص ٧)

● عقدت في ٢٧ مايو ندوة في المنامة لمدة نصف يوم دعي اليها اربعة من الشخصيات البريطانية من بينهم لتلميع صورة حكومة البحرين واعطاء الانطباع باستقرار الاوضاع، ولكنها لم تنجح في تحقيق ذلك بسبب تواترالادلة على القمع وفشل الحكومة في الاجابة على التساؤلات الموجهة اليها حول مدى استعدادها لاعادة العمل بالدستور.

● هناك ترقب وقلق مع اقتراب ايام شهر المحرم، حيث يتوقع استمرار المسيرات والمظاهرات المطالبة باطلاق سراح السجناء وعودة العمل بالدستور من جانب الشعب، واحتمال اعتداء قوات الشغب على المواطنين. وقد اوضحت المعارضة قلقها من احتمالات العنف من جانب السلطة في رسائل وجهتها الى المقيمين الاجانب والسفارات في البحرين. وحملت المعارضة الحكومة مسؤولية اي عنف يحدث.

● لم تستطع الحكومة بدء الحوار مع المعارضة برغم وجود اجماع اقليمي ودولي على ضرورة ذلك. وقد فشلت حتى الآن في عقد اجتماع واحد مع المعارضة، وسعت لافتعال ازمات طائفية بتشجيع بعض الاقلام المحسوبة عليها لتأجيج الحساسيات. وقد وقف اصحاب الضمائر الحية ومنهم المحامي احمد الشملان مواقف بطولية وافشلوا تلك الخطط واصدر الوطنيون والوطنيات عريضتين تطالبان بالافراج عن السجناء واعادة العمل بالدستور.

● تقلص عدد الحجاج البحرينيين هذا العام كثيرا، ولم يذهب الى الحج الا اقل من نصف العدد المعتاد، وذلك بسبب توترالاوضاع ورغبة المواطنين في الصمود بوجه السلطة، بالاضافة الى الاوضاع العائلية المضطربة بسبب الاعتقالات.

● بدأ الوضع الاقتصادي في البلاد يتزعزع شيئا فشيئا، وصدرت تقارير عن عزم عدد من المؤسسات المالية على مغادرة البلاد في الشهورالمقبلة بسبب انعدام الثقة في الوضع القائم. كما ان شركة نفط البحرين مقبلة على وضع اقتصادي سيء ومن المحتمل قيامها

المعارضة تضيق الخناق على آل خليفة

فيما تكمل انتفاضة شعب البحرين شهرها السادس يتبلور الموقف اكثر فأكثر، وتتضح معالمه للآخرين بشكل لايسمح بالتشكيك في اهداف الانتفاضة اواساليبها. فلم يعد خافيا على احد ان شعب البحرين يهدف الى حمل حكومة آل خليفة على العودة الى العمل بدستورالبلاد المعلق منذ عشرين عاما، وان هذه الحكومة ما تزال ترفض هذا المطلب بكل الوسائل وتستعمل القتل لتكميم الافواه، وليس هناك شك في فشلها الكامل. صحيح ان قافلة شهداء الانتفاضة توسعت كثيرا، الا ان التصميم الشعبي ما يزال قادرا على مواجهة تعنت السلطة واستبدادها. فلم تعد حكومة البحرين قادرة على اخفاء مطالب الشعب، بالرغم من محاولاتها تشويه صورة الانتفاضة باتهامها بالتخريب والشغب. ولكن اجراءاتها الارهابية جعلت كل ذي لب يفكر في الوضع ويتجاهل دعاوي الحكومة، خصوصا انها لم تتحدث قط عن موضوع الدستورلامن قريب ولامن بعيد.

وخلال شهر مايو المنصرم، استمرت حالة التوتر، مع تراجع نسبي في معدل المسيرات والتظاهرات، ولكن مع استمرار الترقب والاستعداد لصولات اخرى من المواجهة في الاسابيع المقبلة. ولعل الجميع ينتظر قدوم شهر محرم الذي يتوقع تصاعد حدة المواجهات فيه. فقد اعتاد شعب البحرين على تنظيم المسيرات الدينية لاحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي، حفيد رسول الله، وهي مسيرات حاشدة يشارك فيها كل ابناء الشعب، وتطلق فيها شعارات سياسية عادة. ومع ذلك فقد استمرت حالات المواجهة في الجامعة وفي القرى، واستشهد شاب آخر وهو نضال النشابة عن عمرلا يتجاوز السابعة عشرة. ويمكن تسجيل اهم ملامح ما جرى خلال الشهر الماضي في ما يلي:

١ ـ استمر التوتر في كل مناطق البحرين، خصوصا مع استمرار سياسة الاستفزازالتي تمارسها الحكومة ضد الشعب. هذه السياسة تمثلت في المحاكمات الصورية التي اجريت مؤخرا والتي حكم فيها على عدد من المواطنين بالسجن في فترات متفاوتة ما بين ٣ ـ ٧ سنوات. وهناك اجماع على ان احكام السجن صدرت لارهاب الآخرين من المشاركة في المسيرات الشعبية والتظاهرات. ولم يكن هناك تمثيل حقيقي او دفاع عن المتهمين، وانتهت كل محاكمة بعد جلستين او ثلاث، ولم يسمح للمحامين بالاتصال بالمتهمين الا فترات قصيرة، كم لم يعطوا لوائح الاتهامات في وقت يكفي للاطلاع عليها واعداد الدفاع اللازم. وقد شجبت منظمة العفو الدولية في ٥ مايو هذه المحاكمات وطالبت بايقافها فورا لافتقارها للضوابط الدولية التي تجعلها عادلة. وكان رد فعل الجماهير على تلك المحاكمات الاصرار في طرح المطالب والاستمرارفي المسيرات والتظاهرات.

كما تمثلت السياسة الاستفزازية الحكومية في استمرار الاعتقالات العشوائية في كل مناطق البحرين . ولم تتوقف عملية الاعتقالات ابدا. وحتى عندما اطلقت السلطة ما يقارب من ٢٥ شخصا بمناسبة عيد الاضحى المبارك، اعتقلت اضعاف هذا العدد في اليوم التالي. وتعتقد الحكومة ان الاعتقالات سوف تمنع المظاهرات او تحد من مشاعر الكراهية للنظام. غير ان المنطق يقول بان ذلك يؤدي الى تكريس مشاعر التحدي للنظام بعد ان اثبت عدم احترامه للشعب.

ومن مظاهر الاستفزازايضا الاعتداء على المساجد واماكن العبادة، وقد تعرضت قوات الشغب لمساجد كثيرة في السنابس وبني جمرة والدراز ونويدرات وجدحفص، واعتدت عليها وكسرت محتوياتهاوهتكت حرمتها، الامرالذي اثارالمواطنين واعطى للانتفاضة المزيد من الطاقات التي كانت شبه محايدة من قبل. كما استمر الاعتداء على المنازل وانتهكت حرمات العائلات المحترمة بشكل لم يحدث له مثيل في المنطقة. فالاعتداء يتم في اي وقت من اليوم، في الليل اوالنهار، وبدون انذار مسبق، وبدون طرق الباب، بل باقتحام المنازل قهرا وترويع النساء والاطفال واهانة الرجال امام ذويهم. حتى ان هناك شعورا بان ممارسات آل خليفة تجاه الشعب تشبه الى حد كبير ما يقال في الكتب عن ممارسات هولاكو وهتلر، ولا تمارسها عادة الحكومات التي تريد ان تتعايش مع شعوبها.

٢ ـ كان استمرار اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري سببا آخر لاستمرار الانتفاضة والاحتجاجات والمسيرات. فالرجل الذي يحترمه علماء البحرين وشبابها والذي اصبح معروفا في الاوساط العالمية، اختار اسلوب التوقيع على العريضة للتعبيرعن اهداف الشعب، وبالتالي فليس من المعقول معاملته بالاسلوب الذي يعامل به حاليا. وهو رجل كان عضوا في المجلس الوطني في الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٥ وكان قاضيا وعالم دين محترما، ومن العار ان يعامل بالاعتقال في منطقة عسكرية بعيدا عن اهله وشعبه. كما ان اعتقال ابنته ، عفاف، الشهر الماضي، كان جانبا من سياسة التنكيل والارهاب غير المبرر. وقد اصبحت مشاعر الناس هائجة منذ اعتقاله ويتوقع استمرارهذا الهيجان في النفوس. وكانت هناك ردود فعل دولية كثيرة على اعتقال الشيخ الجمري تمثلت بارسال الفاكسات للاحتجاج على استمرار اعتقاله، وكتابة البيانات والقاء الخطب يوم الجمعة حوله. وهناك محاولات جديدة لتأسيس لجنة دولية للدفاع عنه وجعل قضيته ذات بعد عالمي.

٣ ـ مع استمرار الحكومة في سياسة تجاهل المطالب الشعبية التي على رأسها اعادة العمل بالدستور، اصبح هناك شعور لدى الاجماع الوطني على ضرورة تأكيد المطالب الدستورية برغم قمع الحكومة واستبدادها. وفي هذا الجانب، اصدرت الاتجاهات الوطنية واليسارية عريضة قوية الشهر الماضي تطالب الامير باطلاق سراح السجناء واعادة العمل بالدستور. ووقع على العريضة حوالي ٢٥٠ شخصية من الشخصيات المعروفة في البحرين. وتعتبرالعريضة ردا على مزاعم الحكومة بان الانتفاضة انما تمثل جانبا صغيرا من المجتمع وان مطالبها لا تحظى باجماع وطني. اعتبرت العريضة موقفا شجاعا من جانب الموقعين يسجل لهم لانها جاءت لتربك حسابات السلطة ولتعلن سخطها تجاه سياسات الحكومة، ولتؤكد شعبية المطالب وتكذب ادعاءات آل خليفة المتكررة حول حقيقة مطالب الشعب. وتلى ذلك عريضة وقعتها ٢١ امرأة من الشخصيات المعروفة تطالب الامير بوقف سياسات التصفية التي تمارسها قوات القمع ضد الشعب واطلاق سراح السجناء وعودة العمل بالدستور. ومن بين الموقعات مدرسات جامعيات ومخرجات في التليفزيون ومحاميات ومدرسات وموظفات في مهن متعددة. وتعتبرالعريضة وثيقة تاريخية تؤكد دور المرأة البحرينية في الحركة الوطنية الديمقراطية الحديثة. وجاءت العريضة في وقت يتعرض فيه من يرفع رأسه للاعتقال والسجن، لتؤكد وحدة الموقف الوطني تجاه المطالب. وقد سببت العريضتان حرجا كبيرا للسلطة، ولكن سياستها القمعية ما تزال تسعى لاعطاء الانطباع بان الانتفاضة لا تمثل الا قطاعا محدودا من الشعب، ولذلك لم تعتقل احدا من الموقعين. ومع ذلك فقد استدعت السلطة المحامي المعروف احمد الشملان على مدى يومين لمساءلته حول انشطته وبالتحديد حول مقال كتبه في جريدة «القدس» مؤكدا الاجماع الوطني حول المطالب وشاجبا ممارسات سلطات الامن. وقد طبعت نسخ كثيرة من ذلك المقال وعلقت في المساجد والمآتم والنوادي لان المقال كان ردا على مقال طائفي كتبه حافظ الشيخ.

٤ـ في هذه الاثناء استمرت سياسات الحكومة في العمل على ثلاثة محاور: الاول الاستمرار في الممارسات القمعية ضد المواطنين، فلم تتوقف عن الاعتقال والتعذيب والقتل خلال شهر مايو، وهناك العديد من الذين تم اعتقالهم والذين تعرضوا للتعذيب. وما تزال الحكومة تعتقد بان سياسة القبضة الحديدية كفيلة باعادة الامن والاستقرار الى البلاد. كما تكررت انباء عن وصول معدات جديدة من الخارج ومنها مدرعات ورجال امن من بعض الدول الخليجية. كما لجأت الحكومة الى سياسة الابتزاز وذلك باعتقال النساء للضغط على اقربائهن في الداخل والخارج لوقف انشطتهم المعارضة لسياسات الارهاب الحكومية.

الثاني استدعاء بعض الشخصيات المحسوبة على الحكومة لاسماعهم قراراتها ومطالبتهم باقناع الناس بايقاف الانتفاضة. وقد فشل كل من شارك في هذه اللقاءات في الحصول على أي تنازل من الحكومة. فالحوار عادة يتوخى منه الوصول الى نتائج وذلك بابداء كلا الطرفين تنازلات معينة. ولكن استمرار الارهاب الحكومي والاعتقالات والتعذيب والقتل افقد الذين شاركوا في الاجتماعات مصداقيتهم، وتوقفت اللقاءات. هذا في الوقت الذي دعت فيه المعارضة منذ ما قبل الانتفاضة الى الحوار، وقدمت العريضة الشعبية الى الامير من أجل حمله على بدء الحوار. ولكن الحكومة رفضت منطق الحوار والتفاهم.

الثالث دعوة السياسيين والصحافيين الاجانب الى البحرين بهدف كسب مواقفهم للدفاع عن آل خليفة في المحافل الدولية. وقد دعي عدد من البريطانيين لحضور ندوة في المنامة في ٢٧ مايو منهم عضوان في البرلمان البريطاني واحد اعضاء مجلس اللوردات وصحافي. جاءت زيارة الوفد بعد ان ناقش مجلس اللوردات قضية حقوق الانسان في البحرين في١٥ مايوالماضي. والتزمت الحكومة البريطانية في تلك الجلسة بسياسة تدعو حكومة البحرين الى الشروع في حوار فاعل مع المعارضة للخروج بالبلاد من الازمة والسماح لمنظمة العفوالدولية بزيارة البلاد بعد ان تعددت تقاريرها حول البحرين، الامرالذي يحرج اصدقاء آل خليفة. هذا وقد استعانت حكومة البحرين بشركات عالمية متخصصة في مسألة العلاقات العامة ودفعت لها اموالا طائلة لتضع سياسة اعلامية وبرنامجا لتطوير علاقاتها العامة وتحسين صورتها في الخارج بعد ان فشلت امام المعارضة في طرح منطق يبررالقمع والارهاب ورفض منطق الدستور.

والواضح ان مشوار التغيير في البحرين طويل، وان تحقيق الاهداف الشعبية المتواضعة بحاجة الى المزيد من العمل السلمي الفاعل، وان حكومة البحرين قادرة على منع تدهورالاوضاع في البلاد بالموافقة على عودة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء. وقد تعهدت المعارضة بشتى فصائلها بالعمل الدبلوماسي والاعلامي في الاسابيع والشهور المقبلة على الصعيد الدولي حتى تتضح الصورة الحقيقية للحكم في البحرين في المحافل الدولية.

عريضتان تاريخيتان تؤكدان الوحدة الوطنية

برغم محاولات حكومة آل خليفة محاصرة الانتفاضة والمطالب الشعبية بوصفها بالغوغائية تارة والطائفية تارة اخرى، فقد تحرك المواطنون الشرفاء لدحض ذلك باصدار عريضتين اخريين تدعمان المطالب التي تضمنتها العريضة الشعبية التي سبقت الانتفاضة. وقد وقع على العريضة الاولى اكثر من ٢٥٠ شخصية من الاتجاهات الوطنية بغض النظر عن الانتماءات المذهبية من الرجال والنساء. بينما وقع على الثانية ٢١ امرأة من الاتجاه الوطني كذلك. وفي ما يلي نص العريضتين:

٣٠ مارس ١٩٩٥

من أجل حياة ديموقراطية في البحرين

انطلاقا من ايماننا بالمسؤولية الوطنية تجاه هذا الوطن واهله مؤكدين استقرار امنه وسيادته فقد سبق وان ساهمنا في جميع المبادرات للدعوة الى اعادة العمل بالدستور الذي اقر من مجلس تاسيسي ممثل للشعب وصادق عليه صاحب السمو امير البلاد في السادس من ديسمبر عام ١٩٧٣، معلنا قيام دولة عصرية عربية اسلامية مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها ديموقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية.

لذلك فاننا نؤكد مجددا ضرورة اعادة الحياة الديموقراطية للبلاد باستئناف العمل بالدستور والحياة النيابية بالوسائل العلنية السلمية، الامرالذي سوف يرسخ الوحدة الوطنية، ويوجد حلولا لجميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع. ويحافظ على المكتسبات التي تحقت نتيجة لجهود المخلصين شعبا وحكومة.

اننا نتطلع ونناشد كافة الشرفاء من ابناء هذا الوطن العزيز بمختلف فئاته وطوائفه للعمل سوية متلاحمين لتحقيق هذا الهدف السامي.

(الاسماء والتوقيعات)

اما الثانية فقد وقعت عليها ٢١ امرأة من بينها الدكتورة منيرة فخرو والشاعرة فوزية السندي والدكتورة سبيكة النجار، وتميزت بقوة المنطق وشمول المطالب:

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة.. الموقر
امير دولة البحرين
تحية من نساء البحرين

انطلاقا من ثقتنا الراسخة بسعة صدر سموكم، ومن ايماننا العميق باهمية ايصال آرائنا اليكم عن طريق الحوار الديمقراطي الذي اكدتم تمسككم به مرات عديدة، يشرفنا ان نتقدم الى سموكم بهذا الخطاب للتعبير عن بالغ قلقنا تجاه الاوضاع التي يمر بها وطننا البحرين.

الطفل عقيل الصفار الذي استشهد بالغازات المسيلة للدموع وعمره ١٨ شهراً

لقد هالنا كمواطنات بحرينيات التصاعد الاخير للاحداث واستخدام لغة العنف بدلا من لغة الحوار لمواجهة الحدث وحل الخلاف بحيث لم نعد قادرات على تجاهل ما يدور حولنا يوميا خاصة مع ادراكنا بان استمرار العنف لا يعني حلا للقضية انما يفاقمها. ان استمرار العنف وانتشاره سوف يطال الجميع آجلا او عاجلا. ان تجارب الشعوب قد اثبتت ان دائرة العنف هي حلقة مفرغة لا نهاية لها تولد الضغينة وتعمق الكراهية وتكرس العنف، وفي نهاية الامر سنكون جميعا خاسرين ويشخن بلدنا الحبيب بجراح لن تندمل لفترة طويلة.

اننا اذ نؤكد قناعتنا التامة بان التخريب والتدمير للمنشآت العامة امر غير مقبول اطلاقا، الا اننا نتفهم كذلك انه قد يكون تعبيرا عن غياب قنوات الحوار وانعكاسا لعمق وحجم التراكمات الهائلة من المعاناة و من تدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى شريحة واسعة من ابناء البحرين خصوصا العاطلين منهم. هذه الاوضاع التي باتت تتطلب حلولا عاجلة لمواجهة التطورات الراهنة.

لقد هالنا كذلك بوصفنا مواطنات وامهات ممارسات قوة الامن والشغب مع المواطنين من اهل القرى، تلك الممارسات التي تراوحت بين الاهانات والضرب المبرح للشباب والنساء والاطفال الى قتل المتظاهرين العزل بالرصاص بما فيهم طلبة المدارس والجامعات.

اننا مع تأكيدنا القاطع على رفض اعمال التخريب الا اننا لا نراها مبررا كافيا لاستخدام الرصاص من قبل قوات الامن، خصوصا مع الاطفال والمواطنين العزل. اننا على ثقة بان حكومة البحرين الموقرة لن تعدم وسائل تلجأ للتفاهم معهم بالرصاص خاصة ان جملة ما نسب للمتظاهرين ارتكابه من اعمال تخريب لا تصل عقوبته القانونية حد القتل.

اننا نؤمن يا صاحب السمو بانه لا يغيب عن حكمتكم بان المضي في التعامل مع التطورات يتطلب كسر دائرة العنف، ولن يستطيع ذلك الا الطرف الاقوى بحكمته وعقلانيته وليس بسلاحه. واننا لعلى ثقة تامة في قدراتكم على اخراج بلدنا من هذه المحنة العصيبة للحفاظ على الوحدة الوطنية.

بناء على ذلك فاننا نتقدم الى سموكم بهذا الخطاب راجين تدخل سموكم شخصيا لكسر دائرة العنف وفتح باب الحوار للنظر في كيفية معالجة الوضع بحكمتكم المعهودة والتي يمكن ان تتحقق عبرالوسائل التالية:

١ـ وقف استخدام الرصاص لتفريق المتظاهرين ووقف عمليات المداهمات غيرالقانونية والاعتقالات الجماعية.

٢ـ التعامل مع الموقوفين وفقا لاحكام القانون بكل ما يتضمنه من ضمانات للمتهمين طوال فترتي التحقيق والمحاكمة مع سرعة تقديم المتهمين للمحاكمة واطلاق سراح بقية المعتقلين فورا وارجاع المبعدين.

٣ـ توفير فرص العمل لكل المواطنين وتحقيق الحد الادنى لمتطلبات معيشتهم وايجاد حل حاسم لتزايد العمالة الاجنبية.

٤ـ فتح باب الحوار الوطني بهدف الوصول الى الحل المناسب.

٥ـ تفعيل دستور دولة البحرين والدعوة لانتخابات المجلس الوطني واتاحة المجال للحريات العامة وحرية التعبير.

٦ـ مشاركة المرأة البحرينية في صنع القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها

وطننا البحرين.

وكلنا امل بان سموكم بروحكم الابوية المعهودة، وبحكمتكم البالغة، مدركون حساسية الموقف و قادرون على اتخاذ القرار الصحيح والكفيل بوضع حد لاراقة الدماء وانقاذ الامة من هذا المنعطف الخطير في تاريخ بلدنا العزيز.

هذا وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام لسموكم الكريم.

مواطنات وامهات البحرين

(الاسماء والتوقيعات)

أفارقكم

افارقكم واحدا واحدا
شهيدا.. سجينا.. طريدا
وبعضا بارض الكرامات
أرض الجهاد
يعيش الصمودا
ويطلب للشعب حكما رشيدا
ويرفض ذل العتوب
ويرخص في ذاك
مالا وجيدا
وأبقى وحيدا

اكرر ذكر امجادكم
واعجز..
من يستطيع عد النجوم
ومن يستطيع اليها
الصعودا؟!
فجهدي كلام
وجهدكم كل ما تملكون
ولا شيء كالنفس برا وجودا
سأبقى المعذب في حبكم
الى ان أراكم بأرض الجهاد
نعاهد فيها الاله المجيدا
بان ننصر الحق مهما يشق
الى ان نحقق حكما رشيدا
فاما حياة تسر الصديق

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٥

في هذا العدد نبدأ اليوميات من ٢٧ ابريل وليس من ١ مايو، وذلك لان العدد الماضي من «صوت البحرين» انتهى اعداده في ٢٤ ابريل، ولم تشتمل يومياته على ما حدث في الاسبوع الاخير من الشهر.

٢٧ ابريل ٩٥

عكست المحاكمات الاخيرة في البحرين عجزا حكوميا حقيقيا على صعيد معالجتها للازمة الدستورية المتفاقمة في البلاد. واعتبر خبراء قانونيون ان الحكم القاسي الذي صدر بحق المواطن حسين مرهون قبل يومين بالسجن عشرة اعوام ودفع غرامة قدرها ٥٨ الف دينار (١٥٣ الف دولار) رسالة غير ذات اثر الى المواطنين الذين يتظاهرون مطالبين بعودة الدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين. كما ان محاكمة الاحد عشر شخصا المتهمين بقضية اغتيال احد افراد قوات الشغب، ، هي الاخرى محاولة لتخويف المواطنين بهدف منعهم من التظاهر. وهناك اجماع بين المحامين البحرينيين والمراقبين القانونيين على ان المحاكمات تفتقرالى الضمانات القانونية لاجراء محاكمات عادلة. والمعروف ان الاتهام يقتصر في ادلته غالبا على اعترافات المتهم التي تسحب منه تحت الضغط والاكراه ولا تعتمد على ادلة ثبوتية. كما ان المحامين لا يعطون الفرصة الكافية للاطلاع على حيثيات القضية للرد على حجج الادعاء العام.

وبالرغم من صدور الحكم المذكور بحق حسين مرهون يوم الثلاثاء الماضي، فقد خرج المتظاهرون ذلك اليوم في منطقة الدراز من الساعة العاشرة مساء حتى الثانية صباحا. وحدثت مواجهات كثيرة مع قوات الشغب، فيما كان دوي الانفجارات الهائلة يهزالمنطقة كلها، وكانت تلك المواجهة جاءت ردا على الحكم الجائر بحق الشاب البريء من التهم التي نسبت اليه.

واستمرت الاجراءات الامنية المتشددة في جامعة البحرين التي انخفض عدد الطلاب المداومين فيها بشكل كبير خصوصا ان وزارة الداخلية اوقفت الباصات التي كانت تنقل الطلاب من مناطق سكناهم الى الجامعة عن العمل. وقد نصبت داخل الحرم الجامعي خيمة كبيرة لقوات الشغب ورجال الامن الذين استلموا ادارة الجامعة منذ يوم السبت الماضي (٢٢ ابريل). وما تزال عملية تفتيش سيارات الطلاب عند مدخل الجامعة مستمرة، الامرالذي يزعج الطلاب بسبب الوقت الذي تستغرقه عملية التفتيش هذه والذي قد يصل الى ساعة ونصف كل صباح.

وعلى صعيد آخر اعتقل في قرية (ابو قوة) ١٢ شابا في هجوم شرس من قبل قوات الشغب على القرية يوم امس، واعتدت قوات الشغب على منزل الشيخ عبد العزيز جمعة وارعبت عائلته وعندما لم يجدوه في المنزل هددوا العائلة بتكرار العدوان اذا لم يسلم نفسه اليهم. وشاركت ست سيارات مليئة بشرطة الشغب في الاعتداء.

هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه المطالبة الشعبية بعودة الدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين. وقد طرحت عريضة من قبل الوطنيين والليبراليين تطالب بعودة الدستور ووقع عليها ٢٥٠ شخصا معظمهم من الشخصيات المعروفة. كما طرحت عريضة اخرى باسم الحركة النسائية في البحرين تطالب بعودة العمل بالدستور وقعت عليها العشرات من النساء. وبهذا توسعت دائرة المطالبة بالدستور. وفشلت الحكومة في وصم الحركة بالطائفية اوالشغب اوالتخريب.

وهناك تعاطف اعلامي واسع مع الحركة الشعبية في البحرين وذلك من خلال التغطية الاعلامية التي يقوم بها صحافيون اجانب من داخل البحرين. ولم يعد هناك من يجرؤ على اعلان دعمه لاساليب القمع التي تمارسها الحكومة ضد مواطنيها بسبب المطالبة بعودة الدستور. ويقول احد المراقبين انه لم يعد امام الحكومة الا واحد من طريقين: فاما التحول الى نظام بوليسي ارهابي او الانصياع الى المطالب الشعبية، وحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها تجاه ما يحدث في البحرين.

٣٠ ابريل ٩٥

فيما كان طلاب جامعة البحرين وطالباتها منهمكين في الدراسة في مكتبة الجامعة صباح اليوم قامت قوات الشغب بالاعتداء عليهم بدون ادنى تبرير. ونجم عن الاعتداء ارتباك شديد في الجامعة وشعرالطلاب بالامتعاض والقهر من ممارسات اجهزة القمع الحكومية. واستعمل المعتدون هراواتهم بشراسة متناهية بشكل لا يتصوره العقلاء، فكان الطلاب مجرمون ومطلوبون للعدالة الصورية المتمثلة بالاعتداء المتكرر على حريات المواطنين وحقوقهم. وقد تبعثرت كتب المكتبة على الارض، وتمزق الكثير منها، واصيبت الادراج والكراسي بتدمير كبير بدون اي مبرر لشيء من ذلك.

ولعل جهاز الامن اراد استباق اية حركة للطلاب بهذه العملية الارهابية المقيتة، حيث اراد ان يمنعهم من التظاهر فيما لو كانوا يخططون لمسيرة شبيه بمسيرة يوم امس. ويشعر ايان هندرسون وفريق العمل البريطاني معه انهم فشلوا حتى الآن في احتواء الموقف، واصبح الهدوء يقلقهم اكثر من الحركة والمواجهة. حتى ان المعذب السيء الصيت، عادل فليفل، اصبح يعذب المعتقلين لكي يخبروه عن سبب هدوء الاوضاع بضعة ايام مؤخرا: لماذا هذا الهدوء؟ ما هي خططكم؟ وهذا ما حدث فعلا في جامعة البحرين في الايام القليلة الماضية. فبعد عودة الطلاب في ٢٣ ابريل من اجازتهم المطولة التي استمرت ثلاثة اسابيع على غير العادة، وجدوا انفسهم يدخلون قلعة محصنة وليس حرما جامعياً.، فقوات الشغب وجلاوزة الامن يملأون كل زاوية من زوايا الجامعة ويمنعون اي سيارة من الدخول الا بعد التفتيش الشديد. واعتقدوا ان مرور الاسبوع الاول بدون مسيرات او مظاهرات يعني انهم احتووا الموقف بالكامل، ولكنهم فوجئوا بالمسيرة العملاقة صباح امس في جامعة البحرين، فرع الصخير، التي شارك فيها عدد كبير من الطلبة والطالبات، وكانت حماسية بدرجة افقدت قوات الشغب صوابها فبادرت لاستعمال كل ما لديها من ادوات القمع والارهاب بما في ذلك الذخيرة الحية، واعتقلت العشرات من الطلبة والطالبات.

كما طوقت قوات الشغب فرع الجامعة في مدينة عيسى بعد ظهور مؤشرات على احتمال خروج مسيرات مشابهة. وكانت طائرة الهيليكوبتر تحلق في الجو وترش المتظاهرين بوابل من الرصاص. وقد شوهد احد افراد طاقمها يسقط الى الارض بعد ان رفض اطلاق النار على المتظاهرين.

وعلى صعيد آخر شهدت الليالي الثلاث الماضية موجات من الاحتجاجات الشعبية في عدد من القرى من بينها بني جمرة والدراز والسنابس والبلاد القديم. وشوهدت حرائق عديدة في مناطق مختلفة من البلاد الامر الذي يؤكد استمرار المناوشات بين المتظاهرين الذين يكتفون برفع الشعارات المطالبة بعودة الدستور واطلاق سراح السجناء وقوات الشغب التي لاتكتفي بشيء اقل من القتل والارهاب. وكانت الطائرة العمودية تحلق يوم امس على عدد من القرى من بينها بني جمرة والدراز. واستمرت الاعتقالات في مناطق مختلفة من البحرين في الاسبوع الماضي.

وفي لندن شهد مجلس العموم البريطاني يوم امس اقامة مؤتمر كبير حضره المئات من السياسيين والاعلاميين والدبلوماسيين لمناقشة الوضع في منطقة الخليج وخصوصا البحرين والسعودية وخصصت جلسة الصباح لمناقشة الوضع في السعودية، وتحدث فيها النائب البريطاني عن حزب العمال، جورج غالووي، والدكتور محمد المسعري عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية في

سعود». وبعد الظهر خصصت الجلسة لمناقشة الوضع في البحرين، وتحدث فيها كل من الشيخ عبد الحميد الرضي والسيد علاء اليوسف. وفيما طرح الشيخ الرضي خلفية تاريخية للوضع في البحرين منذ مجيء آل خليفة الى البلاد قبل مائتي عام، اكد السيد علاء اليوسف الذي كان يتحدث ممثلا عن حركة احرار البحرين، ان الحركة الدستورية مستمرة حتى يتم تحقيق المطالب الشعبية وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور. وتطرق الى الوضع في البحرين وموقف الدول الغربية منه من خلال البعد الاقتصادي الذي اوضحه بصورة تفصيلية تخصصية. وتجدر الاشارة الى ان السيد علاء اليوسف كان يعمل خبيرا في صندوق النقد الدولي بنيويورك في الفترة ٩٠ - ٩٤. وتحدث الشيخ الرضي ممثلا للجبهة الاسلامية لتحرير البحرين. وابدى الكثير من الاعلاميين والدبلوماسيين اهتماما خاصا بالوضع وجرت اتصالات عديدة على هامش المؤتمر.

١ مايو ٩٥

اصدرت محكمة أمن الدولة احكامها بحق عشرة اشخاص من المواطنين بعد محاكمات صورية لم تتوفر فيها ادنى مقومات العدالة. فبعد مضي قرابة الشهورالخمسة على اعتقال المتهمين، فشل جهاز المباحث في اثبات اية تهمة حقيقية ضد اي منهم، ولم يكن لهم من ذنب سوى المشاركة في المطالبة بعودة العمل بالدستور، وهي حق طبيعي لاي مواطن حسب الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وقد صدر الحكم بسجن حسين التتان سبع سنوات، وسلمان النشابة خمس سنوات، وتمت تبرئة عبد الجبارالدرازي من التهم المنسوبة اليه، وحكم على سبعة اشخاص آخرين بالسجن ثلاثة سنوات، وهم: نزار القاري، رائد الخواجة، احمد السيد هاشم، جعفر الصياح، عباس العرادي، مجيد ميلاد، جعفر صالح وجواد مرهون. وهذه الاحكام القاسية جاءت بعد اسابيع من التشهير بالمعتقلين واتهامهم بشتى التهم، ومنها الانتماء الى حزب محظور والتعامل مع جهات اجنبية، وكلها تهم باطلة لم يصدقها حتى المدعي العام نفسه. وبصدور الاحكام تضاف نقطة سوداء اخرى الى نظام آل خليفة، ويتعرض بذلك الى انتقادات المنظمات الحقوقية الدولية التي ما برحت تتهم حكومة البحرين بالظلم وعدم الالتزام بقواعد القضاء النزيه حسب الاعراف والمواثيق الدولية.

وكانت محكمة أمن الدولة قد اصدرت حكما جائرا بحق الشاب حسن مرهون الشهر الماضي يقضي بحبسه عشر سنوات ودفع غرامة قدرها ١٥٣ ألف دولار بعد اتهامه بحرق نادي السنابس. وبات في حكم المؤكد ان النادي تعرض لحريق بعد ساعة كاملة من اعتقال المتهم، الامر الذي دحض حجة المدعي العام، وصدر الحكم بناء على قرار معد سلفا من قبل ايان هندرسون «لتلقين المتظاهرين دروسا بليغة» على حد تعبير احد المسؤولين في الحكومة.

وعلى صعيد آخر، ماتزال الاجواء في البلاد متوترة بشكل كبير، وبالرغم من محاولات الحكومة ادعاء العكس، فان المراقبين يؤكدون استمرار المعارضة وانتشار رقعتها، خصوصا بعد توقيع اكثر من عريضة شعبية من قطاعات تمثل خلفيات سياسية مختلفة. وجاءت حوادث الجامعة يوم السبت والاحد الماضيين لتؤكد توتر الاجواء، واستمرار الاحتقان الشعبي.

ويؤكد الكثيرمن المراقبين ان سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها الحكومة ضد المواطنين من بين اهم اسباب ازدياد النقمة الشعبية ضد الحكومة، حيث أن بامكانها احتواء الموقف بالاستجابة للمطلب الاساس وهو اعادة العمل بالدستور.

وفيما سربت بعض الدوائر الدبلوماسية في البحرين أخبارا مفادها توجه الحكومة لاجراء تعديل وزاري، اكدت مصادر المعارضة ان بعض الوزراء قدموا استقالاتهم من الحكومة التي يرأسها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في الاسابيع الاخيرة، وان جميع الاستقالات جمدت حتى وقت لاحق لكي يجري التعديل الوزاري بشكل يوحي بانه قرار حكومي وليس بطلب من الوزراء انفسهم. واكدت هذه المصادران الحكومة تسعى لتحميل الوزراء المطرودين من الحكومة مسؤولية فشل سياساتها، وان المعارضة تعتقد بفشل السياسات وليس الاشخاص وحدهم. كما ان اقتصار التعديل على ابعاد الوزراء من غير قبيلة آل خليفة الحاكمة سبب حالة انزعاج كبيرة لدى الوزراء من غير آل خليفة لان الحكومة تسعى لتبرئة الوزراء الخليفيين والقاء اللوم على غيرهم. ومن غير المتوقع ان يساهم التغييرالوزاري، فيما لو حدث، الى اي تغيير في الوضع الداخلي المتوتر ما لم يصاحب ذلك التغييراصلاح سياسي حقيقي في البلاد.

وقد وقعت ٢١ امرأة من المواطنات المرموقات عريضة جديدة تطالب بعودة الدستور، وهن من خلفيات سياسية متعددة وبينهن مدرسات جامعيات وشاعرات وفنانات. والواضح ان هناك توسعا مضطردا في دائرة الاحتجاج الشعبي.

واستمرارا لسياسة الارهاب احاطت قوات الشغب بمباني جامعة البحرين هذا الصباح في استعراض للقوة غير الضرورية فيما كان الطلاب في ترقب وحذر. وكانت الاعصاب متوترة ساعة كاملة حتى انسحبت قوات الشغب ورجعت الى ثكناتها.

٤ مايو ١٩٩٥

تميزت المسيرات والمظاهرات التي خرجت في منطقتي بني جمرة والدراز مساء امس الاول بأمرين: الاول توقيتها حيث خرجت مساء الثلاثاء وليس مساء الاربعاء او الخميس كما كان معتادا. وهذا يعني ان المواطنين اصبحوا يقررون متى واين تخرج المسيرات الشعبية المطالبة باعادة الدستور، ويتركون قوات الشغب في حيرة من الامر. وحتى وقت قصير اعتاد المواطنون على تركيز فعالياتهم السلمية في ليالي نهاية الاسبوع، وكانت قوات الشغب تعد نفسها للمواجهة. اما الآن فاصبحت مشدودة الاعصاب على مدار الاسبوع. والثاني، ضخامتها من حيث عدد المشاركين فيها واساليبها المتطورة التي تجعل من الصعب على قوات الشغب احتواءها. ولذلك فقد اربكت مسيرة مساء الثلاثاء الاخيرة حسابات قوات الامن والحكومة التي ما فتئت تكرر سيطرتها على الوضع وعودة الهدوء الى البلاد. لقد اراد المواطنون من هذه المسيرات تذكير حكومة آل خليفة بان الوضع متوتر وان سياسة القبضة الحديدية والارهاب ليست حلا، وان الحل لا يتحقق الا بالانصياع الى المطالب الشعبية الدستورية التي يتعاطف كل العالم معهم بشأنها. وقد استمرت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشغب اكثر من اربع ساعات في الدراز وبني جمرة واستعملت الاخيرة الغازات المسيلة للدموع بكثافة والرصاص الحي، وشوهدت حرائق كبيرة في المنطقة استمرت مشتعلة حتى اليوم التالي. وحدثت مواجهات شديدة بين المتظاهرين وقوات الشغب بالقرب من مدرسة جابر بن حيان مما ادى الى اشتعال النار فيها. ولا تبدو في الافق نهاية سريعة للمسيرات والتظاهرات السلمية التي يقوم بها المواطنون منذ اكثر من خمسة شهور، الامر الذي جعل الحكومة تتخبط اكثر فاكثر في اساليب القمع والارهاب بدون جدوى. ويقول احد المراقبين السياسيين: «انني استغرب من العقلية التي تحكم بلادكم، وكيف تقبل بتدمير البلاد مقابل اصرارها على رفض مطالب هادئة ومشروعة ومتحضرة كمطالبكم»!

● في هذه الاثناء وزعت في البحرين عريضة جديدة مرفوعة الى الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تطالبه بايقاف اطلاق الرصاص على المتظاهرين واطلاق سراح السجناء وتوفير فرص

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٥

عمل للمواطنين واعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. ووقعت عليها ٢١ امرأة ما بين استاذة جامعية وطبيبة ومدرسة ومخرجة تليفزيونية ومحامية. وهذه هي العريضة الثالثة التي رفعت الى الامير في الاسابيع الثلاثة الماضية. وكانت عريضة اخرى وقعها ٢٥٠ شخصية من الوطنيين والديمقراطيين قد وزعت في البلاد تؤكد المطالب الوطنية المعروفة. وبهذا لم يعد لدى الحكومة اية حجة للادعاء بان المطالب الدستورية محصورة بفئة من الناس دون غيرها.

● اصدرت منظمة العفو الدولية بيانا عاجلا بشأن السيدة نازي كريمي المعتقلة منذ ثلاثة اسابيع. وعبرت المنظمة عن قلقها مما تتعرض له السيدة كريمي وطالبت الحكومة بالافراج العاجل عنها. كما تصدر المنظمة الدولية مساء اليوم بيانا مهما حول المحاكمات التي شهدتها البحرين في الايام القليلة الماضية. واكدت المنظمة ان هذه المحاكمات تفتقر الى ابسط قواعد العدالة ولا ترقى الى المستوى الدولي المطلوب لتحقيق المحاكمة العادلة خصوصا وان محكمة امن الدولة السيئة الصيت هي التي تقوم بها. وتقتصر ادلة الاتهام التي يقدمها المدعي العام على الاعترافات التي يدلي بها المتهم تحت التعذيب، ولا يسمح للمحامين بالاطلاع على لوائح الاتهام الا فترة قصيرة قبيل المحاكمات. وهناك اهتمام اعلامي كبير بتقرير المنظمة الدولية، ومن المتوقع ان تكون له اصداء سياسية كبيرة.

● وعلى صعيد آخر استدعى جهاز الامن المحامي احمد الشملان وطلب منه الحضور هذا اليوم الى مقر التعذيب في المنامة. وقد أمر ايان هندرسون احد المحققين، وهو عبد الله المعاودة، بالاتصال بالمحامي المعروف طالبا منه الحضور للتحقيق ومعه جواز سفره. ولم يعرف شيء عن مصير الشملان حتى الآن. وكان هذا المحامي قد كتب مقالا هادئا الاسبوع الماضي حول الوضع في البحرين ناقش فيه طبيعة المشكلة بشكل لم يرض الحكومة، الامر الذي ازعجها كثيرا. كما ان الشملان احد المواطنين الستة الذين تبنوا مشروع العريضة، الذين اعتقل اثنان منهم وهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين.

* قامت الجالية البحرينية في لندن صباح اليوم باعتصام كبير امام سفارة دولة البحرين طالبت فيه باطلاق سراح السجناء الذين تجاوز عددهم الـ ٤٠٠٠ شخص ما بين رجل وامرأة وطفل، واعادة العمل بالدستور. وكان هناك حضور اعلامي جيد، فيما كان احد المخبرين من عناصر السفارة يقوم بتصوير المتظاهرين. وكانت صور المشاركين في اعتصام سابق في ديسمبر الماضي قد عرضت على عدد من المعتقلين اثناء التحقيق بحثا عن أية علاقة بين المعتقل والناشطين في الخارج.

● استمرت التغطيات الاعلامية المتعاطفة مع قضية شعب البحرين بشكل جيد. فقد عرضت شبكة تليفزيون «سكاي نيوز» برنامجا خاصا حول البحرين احتوى على صور خاصة للتظاهرات ومقابلات مع ممثلي المعارضة ومنظمة العفو الدولية. بينما رفضت سفارة البحرين المشاركة واكتفت بالادلاء بتصريح ينفي وجود اي شيء في البحرين. ونشرت مجلة «ميدل ايست انترناشيونال» مقالا موضوعيا طويلا حول الوضع في البحرين كتبه احد الباحثين بجامعة اكستر. كما ان نشرة «ميدل ايست لتر» عرضت على صفحاتها مقالا مشابها. وسوف تقوم الجريدة الرسمية لحزب العمال البريطاني بنشر مقال يوضح حقيقة ما يجري في البحرين.

٥ مايو ٩٥

تمخضت مسيرات الليلة الماضية في منطقة الدراز عن سقوط شهيد آخر يضاف الى قائمة شهداء البحرين الطويلة. والتحق الشاب نضال حبيب احمد النشابة البالغ من العمر ١٧ عاما بالذين سبقوه من المجاهدين على درب الحرية والكرامة. ففيما كان الشاب يمارس حقه الطبيعي في المطالبة بعودة الدستور واطلاق سراح السجناء مع عدد من ابناء منطقة الدراز الليلة الماضية، اذا برصاصة حاقدة من رشاش يحمله احد المرتزقة تصيبه في وجهه فتمزق جمجمته ويتناثر دماغه ويسقط شهيدا في الحال. ومرة اخرى تصعد روح شاب من شباب هذ الوطن الى بارئها وهي تشكو ظلم آل خليفة وارهابهم.

كان الشاب صديقا لشهيد آخر سبقه على درب الكرامة والحرية، هو عبد الحميد قاسم، الذي استشهد في شهر مارس الماضي، ومنذ ان فارقه رفيق دربه، كان يتمنى الشهادة ويطلب من والدته ان تدعو له بها، فكان له ما اراد.

وعلى الفور اعتقلت قوات الامن، بامر مباشر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، اخوي الشهيد، عادل وميرزا، واطلق سراح ميرزا، ٢٢ عاما، هذا اليوم، بينما بقي عادل رهينة في سجون الظالمين، وهذه هي الطريقة التي قدم بها آل خليفة عزاءهم لذوي الشهداء من ابناء هذا الوطن الصابرالمحتسب، وفوق ذلك كله، فقد فرضت سلطات الامن على عائلة الشهيد الاسراع في دفنه صباح هذا اليوم في منطقة ام الحصم لكي لا تصبح مراسيم التشييع مسيرة اخرى ضد أرهاب الحكومة. واقتصر المشيعون على اخوة الشهيد وبني اعمامه. وباراقة دماء هذا الشهيد يرتفع عدد الشهداء الذين سقطوا في ميدان الكرامة الى ثلاثة عشر على الاقل وهم، هاني عباس خميس، هاني احمد الوسطي، ميرزا علي عبد الرضا، حسين قمبر، عبد القادر الفتلاوي، محمد رضا الحجي، حسين الصافي، عقيل الصفار، عبد الحميد قاسم، محمد علي عبد الرزاق، محمد جعفر طويق، وحسين العشيري.

وفيما تستمر الحكومة في سياستها القمعية، اصدرت منظمة العفوالدولية هذا اليوم بيانا مهما اكدت فيه عدم قانونية المحاكمات التي تجري في البحرين هذه الايام. واعتبرت اجراءات محكمة أمن الدولة قاصرة عن المستوى الدولي للمحاكمات العادلة، وطالبت بالايقاف الفوري لتلك المحاكمات. وناشدت المجتمع الدولي للتدخل لمنع الخروقات الواضحة للاعراف والمواثيق الدولية في اجراءات محاكم امن الدولة.

ومن جانب آخر،انزعجت حكومة آل خليفة كثيرا من العرائض العديدة التي وقعها مواطنون من كافة الاتجاهات السياسية في البحرين والتي تطالب الامير بوقف حملات التصفية والاعتقالات العشوائية، واعادة العمل بالدستور. وفي هذا الصدد تم استدعاء المحامي احمد الشملان يوم امس فى مقرالتعذيب الذي يديره ايان هندرسون، وطلب منه احضار جواز سفره. وبعد التحقيق معه عدة ساعات طلب منه العودة لاستكمال التحقيق يوم السبت ٩٥/٥/٦. وهناك انزعاج شديد في الاوساط الاعلامية والدبلوماسية من التحقيق مع الشملان الذي هواحد ستة اشخاص تبنوا مشروع العريضة الشعبية التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف موطن والتي تطالب الامير بعودة العمل بالدستور. وكانت الحكومة قد اعتقلت اثنين من هؤلاء الستة وهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين.

وهناك اصرار شعبي على نيل المطالب الدستورية مهما كلف الامر خصوصا وان اجراءات القمع الخارجة على الدستور والاخلاق والاعراف الدولية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ضرورة عودة العمل بالدستور، وان كان هناك تشكيك في اهلية آل خليفة للحكم بعد ستة شهور من القمع

٦/ مايو ٩٥

على اثر استشهاد الشاب نضال النشابة مساء الخميس ودفنه صباح امس، اصبح هناك شعور عام يسود المواطنين بضرورة الاستمرار في المواجهة السلمية مع حكومة آل خليفة حتى تنصاع لحكم الدستور. وفيما ترى الحكومة ان استعمال الذخيرة الحية ضد الموطنين العزل سوف يضع حدا للانتفاضة الشعبية التي دخلت شهرها السادس والتي احرجتها كثيرا وكشفت مدى استبدادها، يسود الاعتقاد في اوساط المثقفين ورجال الاعمال بان هذه الممارسات تؤكد ضرورة التزام الحكومة بضوابط لا يوفرها سوى الدستور. فليس هناك حكومة خليجية واحدة تمارس سياسة مشابهة لسياسات حكومة البحرين تجاه شعبها . وفي لقاء خاص مع احد الوزراء الخليجيين قبل يومين ذكر الوزير «ان سياسات حكومة البحرين احرجت كل دول مجلس التعاون، فهي تطلب دعم هذه الدول بدون حدود، فيما تمارس سياسة امنية يرسمها الضابط البريطاني، ايان هندرسون». واضاف المسؤول الخليجي ان هناك عقلية خاطئة لدى المسؤولين تقوم على اساس ان القمع خير وسيلة للدفاع، وهو منطق اثبت فشله في دول مجاورة معروفة.

الى هذا استمرت عمليات الاعتقال العشوائية على مستوى واسع. فما يزال عادل النشابة، ٢٠ عاما، اخوالشهيد نضال معتقلا منذ استشهاد اخيه بدون اي مبرر. وتستقبل هذه العائلة عيد الاضحى (يوم الاربعاء المقبل) وهي مفجوعة بفقد ابنها الشهيد نضال واعتقال عادل. كما اعتقلت قوات الامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، عددا من الاطفال في منطقة الدير، وذلك يوم الخميس ٤ مايو ١٩٩٥. وعرف من بين المعتقلين: رضا عبد الله العشيري، ١٣ عاما. وعبد الله علي العشيري، ١١ عاما، وسلمان علي عيسى مدن، ١٢ عاما، هاني علي، ١٣ عاما، وحسن علي ، ١١ عاما. وقال شهود عيان ان الاطفال كانوا يصرخون و يبكون فزعا عندما سحبتهم قوات الامن من بيوتهم بدون اي مبرر. والطفل رضا العشيري هواخوالشهيد حسين العشيري الذي استشهد الشهر الماضي على اثر اصابته برصاصة من قوات الشغب في يوم السبت الأسود، ١ ابريل ١٩٩٥.

هذا وقد اصدرت منظمة العفوالدولية يوم امس بيانين، اولهما يطالب حكومة البحرين بايقاف المحاكمات الجارية لعدد من المواطنين بتهم ملفقة. وتقول المنظمة ان محكمة امن الدولة التي يحاكم المتهمون امامها تفتقر الى ابسط المعايير الدولية لتوفير قضاء عادل، خصوصا وانها تعتمد اساسا على اعترافات المتهمين المنتزعة تحت التعذيب وهي ادلة لا تكفي للادانة، حسب قول المنظمة. وخلال العشرين عاما الماضية كررت منظمة العفو الدولة اعتراضاتها على الاجراءات القضائية ضد المتهمين في قضايا سياسية. اما البيان الثاني فيدعو الرأي العام الى الاحتجاج على مقتل الشهيد نضال النشابة الذي قتل على ايدي قوات الشغب. وكان البيان قويا ومفصلا.

وعلى صعيد آخر قام الدكتور منصورالجمري، ممثلا لحركة احرار البحرين بجولة في الولايات المتحدة الامريكية في الايام القليلة الماضية. والتقى خلالها بعدد من الفعاليات السياسية واعضاء الكونجرس الامريكي، وحظيت الزيارة باهتمام اعلامي متميز، فقد اجرى معه التلفزيون العربي في واشنطن مقابلة لمدة ساعة كاملة تطرق فيها الى كافة جانب القضية في البحرين، ورفض وزير الاعلام، طارق المؤيد، في اللحظات الاخيرة المشاركة في المقابلة بعد ان وافق في البداية. والمعروف عن المؤيد انه يكرر عبارة اصبحت تبعث على الضجر والسخرة وهي: انكم تضخمون الامور في البحرين وتستمعون الى كلام المعارضة. ولكنه يرفض باستمرار الادلاء باي تصريح حول ما يجري في البلاد. وقد تردد ان التعديل الوزاري سوف يشمله بعد ان فشل في عرض وجهة نظر ذات مصداقية للرأي العام. كما عقد الدكتورالجمري مؤتمرا صحافيا في مركز جمعية الصحافيين في واشنطن، حضره عدد كبير من الاعلاميين. وكان التعاطف واضحا في اسئلة الصحافيين، كما كان هناك اهتمام كبير لمعرفة برنامج عمل المعارضة البحرينية التي حظى اداؤها في الشهور الخمسة الماضية باعجاب رجال الاعلام. كما التقى الدكتورالجمري بمنظمة «هيومن رايتس ووج» التي ابدت في الآونة الاخيرة اهتماما خاص بالوضع في البحرين، والتي تزمع تسليط اهتمامها في الاسابيع المقبلة على الوضع في البحرين بعد ان قرر مجلس ادارتها ذلك مؤخرا.

وعلى صعيد آخر، ينظم معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية في البحرين الذي يديره الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى بن سلمان بن حمد بن عيسى، نجل ولي العهد، ندوة لمدة نصف يوم في السابع والعشرين من هذا الشهر حول العلاقة بين مجالس الشورى في الخليج والبرلمان البريطاني. وقد دعي الى المؤتمر كل من ويليام باول، والليبدي اولفا ميتلاند، وكلاهما من حزب المحافظين، وكذلك اللورد كينيت من حزب العمال. وهذه الندوة هي جزء من برنامج تبنته حكومة البحرين لتحسن صورتها لدى المؤسسة السياسية البريطانية بعد ان تشوهت سمعتها بسبب ممارساتها القمعية. وقد قامت الحكومة في الشهور الاخيرة باستشارات على مستوى عال في هذا المجال، وعرف من بين الناشطين في تقديم الاستشارات السيد ديفيد ميللور، وزير التراث البريطاني سابقا. ويتعرض السيد ميللور لمساءلات من بعض الناخبين البريطانيين في منطقته عن علاقته بحكومة آل خليفة بعد ان تكررت زياراته الى البحرين.

٩ مايو ٩٥

يتصاعد القلق الدولي ازاء ما يحدث في البحرين هذه الايام خصوصا بعد ان اصبح جهاز الامن يمارس سياسات غير معهودة في المنطقة وبعيدة كل البعد عن قيمه واخلاقه، وسياسة الابتزاز في مقدمة الممارسات التي اصبحت حكومة آل خليفة تستعملها في محاولاتها الفاشلة لوقف الانتفاضة الشعبية. في صلب هذه السياسة اعتقال النساء لحمل ذويهن من الرجال على التوقف عن النشاط المعارض. وآخر معتقلة في هذا الاطار السيدة عفاف الجمري، ٣١ عاما، زوجة المهندس عبد الجليل خليل ابراهيم المعتقل منذ اغسطس ١٩٨٨ وقد اعتقلت هذه السيدة الشابة التي هي ايضا عقيلة فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري من منزلها هذا اليوم بدون اي مبرر.

ويرى مطلعون على شؤون البحرين ان اعتقال السيدة المذكورة يمثل جانبا من الضغط والتهديد للشيخ الجمري نفسه بسبب تصديه، للمطالبة بعودة الدستور، خصوصا وان هناك تهديدات مستمرة لعائلة الشيخ التي وضعت تحت الاقامة الجبرية لمدة اسبوعين كاملين خلال النصف الاول من الشهر الماضي. وليس للسيدة المذكورة اية نشاطات سوى انها عقيلة الشيخ الجمري.

هذا وكان اخوها، المهندس محمد جميل الجمري، وزوجها المهندس عبدالجليل خليل ابراهيم، قد اعتقلا عام ١٩٨٨ ووجهت اليهما تهما ملفقة، وحكمت محكمة امن الدولة على محمد جميل بالسجن عشر سنوات وعبد الجليل سبع سنوات. واعتبرت القضية كلها آنذاك رسالة موجهة الى الشيخ الجمري الذي كان معروفا باصراره على المطالبة بالاصلاح السياسي في البلاد.

هذا الاسلوب في التعامل مع المعارضة اثار اشمئزازالكثيرين الذين ازدادت قناعتهم باستبداد نظام آل خليفة، حيث ان ردة فعلهم على المطالب لا تتناسب مع طبيعتها، خصوصا وان الحركة الشعبية طرحت مطالب هادئة وباساليب سلمية، بينما تجاوزت الحكومة الخطوط الحمراء التي

يوميات الانتفاضة في شهر مايو ١٩٩٥

ظاهرة حيرت الكثيرين.

والمشكلة ان الاعتقالات لم تشمل الناشطين في فقط بل ان الاطفال وطلبة الجامعات تعرضوا الى قمع غير محدود. وهناك حالات موثقة لاعتقال أطفال دون العاشرة من العمر. كما تعرضت طالبات المدارس الى ارهاب مماثل. ولذلك فهناك اهتمام كبير من قبل المنظمات والهيئات الدولية بما يجري في البحرين هذه الايام على صعيد انتهاكات حقوق الانسان. وقد اصدرت منظمة العفو الدولية بيانات عديدة حول الوضع في البحرين وطالبت بايقاف المحاكمات العشوائية، ووضع حد لاستعمال الذخيرة الحية ضد الابرياء واطلاق سراح الاطفال والنساء.

وعلى صعيد آخر، اعتقل مساء اليوم السيد ابراهيم السيد عدنان، ٣٨ عاما، وهوعالم دين معروف من منطقة أبو قوة وكان قد تعرض في خطبة الجمعة الاخيرة الى استشهاد الشاب نضال النشابة الذي اصيب برصاص شرطة الشغب ليلة الجمعة في منطقة الدراز. باعتقال السيد ابراهيم تقدم حكومة آل خليفة الى شعب البحرين اطيب تمنياتها بعيد الاضحى المبارك.

١١ مايو ٩٥

عمت مناطق البحرين مظاهرات كبيرة مساء امس في نهاية يوم عيد الاضحى المبارك الذق تميز بغياب اي مظهر من مظاهر العيد في ما عدا الصلاة. وخرجت الجماهير في كل مكان للتأكيد على حيوية الانتفاضة وتصميم المواطنين على تحقيق مطالبهم المشروعة التي في مقدمتها عودة العمل بالدستور واطلاق سراح فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري وبقية السجناء. وشهدت مناطق بني جمرة والدراز والسنابس والدير والمناطق المحيطة بالعاصمة المنامة مسرات ومظاهرات عديدة ومواجهات مستمرة مع قوات الشغب. واكد شهود عيان ان البلاد خرجت مجددا في تظاهراتها الكبيرة لكي لا يخالج الحكومة اي شك في تصميم الشعب على الاستمرار في الانتفاضة، ولكي لا تعتقد ان أرهابها غير المحدود سوف يعرقل الحركة الدستورية الآخذة في التوسع. واستمرت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشغب ساعات طويلة، وكان حجم المسيرات وتوقيتها مفاجئا للحكومة.

اما خلال النهار فقد كان الوجوم مخيما على جميع مناطق البحرين بالرغم من انه كان يوم عيد الاضحى المبارك. وقد اتخذ الشعب قرارا بالاحتجاج على الحكومة بعدم اظهار الفرح والبهجة وعدم الاحتفاء بيوم العيد الا باداء صلاة العيد. ولم يحدث تزاور بين المواطنين كما هي العادة. وركزت بعض خطب العيد على قضايا البلاد وخصوصا وان السجون تغص بالمعتقلين وقوافل الشهداء تتزايد اعدادها. كما ان اعتقال النساء اصبح يمثل قضية مهمة لها ابعادها النفسية في المجتمع.

وتجدر الاشارة الى ان شعب البحرين خرج في مظاهرات كبيرة في عيد الفطر الماضي، وحدثت مواجهات في مناطق عديدة الامرالذي دفع الحكومة الى الاعتقاد بامكان تكرار ذلك يوم امس، ولكن الشعب قرر تأجيل مسيراته حتى الليل.

وقال شهود عيان ان مظاهرات منطقة السنابس الليلة الماضية كانت عنيفة جدا حيث استعملت قوات الشغب، بامر من ايان هندرسون، الذخيرة الحية بكثافة، وجرح عدد غير قليل من المتظاهرين. وفي الصباح الباكر من هذا اليوم، اعتدت قوات الشغب على مساجد السنابس ومآتمها واحدثت فيها تخريبا مروعا على نطاق واسع، ومزقت نسخ القرآن، وحرقت سجادها وكسرت ابوابها. وهناك غضب جماهيري واسع بسبب هذه التصرفات، ويتوقع خروج مظاهرات اخرى هذا المساء للتعبير عن الاستياء.

وعلى صعيد آخر هناك انزعاج كبير في الاوساط الشعبية من اعتقال السيد ابراهيم السيد عدنان الذي اعتقل قبل يومين من منطقة (ابو قوة). ويعاني السيد ابراهيم من بعض الامراض التي تحتاج الى عناية مستمرة، وهناك خشية على حياته اذا ما تعرض الى التعذيب. كما ان الشيخ عبد الامير الجمري قد نقل الى المستشفى ثلاث مرات منذ اعتقاله في ١٩٩٥/٤/١٥ بسبب ما تعرض له من اهانات وسوء معاملة، وزاد من الامه الحرب النفسية التي يتعرض لها كل يوم في زنزانته المفردة. ومن ذلك ضرب ابنته عفاف بعد اعتقالها قبل يومين امام عينيه، كل ذلك لحمله على التراجع عن المطالبة بعودة العمل بالدستور.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات بدون توقف. فقبل يومين اعتقل ثلاثة عشر شخصا من منطقة البلاد القديم، واعتقل عدد من طالبات المدارس الثانوية. وقد فصل اكثر من عشر فتيات من منطقة الدراز من مدرسة سار الثانوية بعد ان اعتقلن قبل بضعة ايام، واستدعي اولياء امورهن من قبل وزارة الداخلية وابلغوا قرار الفصل، كما فصلت المدرسات الخمس اللاتي اعتقلن من مدرسة مدينة عيسى الثانوية قبل شهر واحد، وابلغن بقرار ايقافهن عن العمل لمدة ثلاثة شهور بدون راتب.

١٢ مايو ١٩٩٥

على اثر عمليات التخريب والاعتداءات التي تعرضت لها خمسة مساجد على الاقل فجر يوم امس في منطقة السنابس، تصاعد الغضب الجماهيري في المنطقة، وصمم المواطنون على تصعيد الحركة الاحتجاجية ضد ممارسات قوات الشغب. وخرجت المسيرات والمظاهرات الصاخبة في تلك المنطقة بعد حلول الظلام، وحدثت مواجهات بين المتظاهرين وقوات الشغب استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل. وما تزال المواجهات والتظاهرات مستمرة حتى كتابة هذا التقرير. وكانت تلك القوات قد اعتدت على المساجد وانتهكت حرمتها وضربت المصلين فيما كانوا يؤدون صلاة الفجر. واحدثوا خرابا هائلا فيها، وكسروا ما بها من اثاث ونسخ القرآن الكريم والكتب الفقهية وكتب الادعية. كما اطلقوا الرصاص بشكل عشوائي على جدرانها وكسروا ابوابها، ومزقوا سجادها. هذه الهجمة الشرسة تفصح عن عداء حقيقي للشعب وانتمائه الى الاسلام، وتعبر عن توتر اعصاب وفشل في التعاطي مع المطالب المشروعة للشعب. وهناك حالة استياء عامة في اوساط المواطنين بسبب الاعتداء الوحشي على بيوت العبادة، وهناك توقعات بتصاعد المواجهات بعد ان اكدت حكومة آل خليفة رفضها الحوار مع القوى الوطنية والاسلامية، واصرارها على الاستمرار في الخيار الامني.

وشهدت الليلة الماضية مسيرات اخرى في مناطق عديدة مثل الدراز وعالي والدير، وشوهدت حرائق كبيرة في مناطق مختلفة من البلاد. فيما شوهدت قوات الشغب وهي تستعمل الذخيرة الحية ضد المواطنين. وسقط عدد من الجرحى غير ان درجة اصاباتهم غير معروفة. هذا في الوقت الذي عجزت فيه السلطة عن قهر الشعب، واصبحت استفزازاتها المستمرة سببا لتكريس حالة التوتر والتصميم الشعبي على الاستمرار في المطالبة بالحقوق المشروعة.

ويقول احد رجال الاعمال: كلما اوغلت الحكومة في سياساتها القمعية ازادادت قناعة الناس بضرورة الاصلاح السياسي وعودة العمل بالدستور. وهذا يعني ان سياسات الحكومة تؤتي ثمارا مغايرة تماما لما تريد. واشار رجل الاعمال هذا في اتصال هاتفي الى تراجع الوضع الاقتصادي في البلاد مؤكدا وجود حركة نزوح كبيرة لرؤوس الاموال من البلاد بعد ان اتضح عجز الحكومة

البحرين، اذ لم تعد الحكومة قادرة على توفير مناخ مناسب للاستثمار. كما اشار الى فشل معرض السياحة الذي اقيم مؤخرا في البحرين وقال ان الوجوم كان مخيما على وجوه الذين شاركوا. هذا في الوقت الذي كانت فيه اصوات انفجارات اسطوانات الغاز تدوي بين الحين والآخر.

وعلى صعيد آخر، اصبح اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري قضية بحد ذاتها، حيث حركت قضية اعتقاله الشخصيات الوطنية داخل البلاد. وطرحت عريضتان تؤكدان المطالب المشروعة التي تضمنتها العريضة الشعبية السياسية وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور. وهناك حالة غليان شديدة في نفوس المواطنين خصوصا بعد اعتقال النساء والاطفال. وربما تتطور الامور في الاسابيع المقبلة خصوصا مع حلول شهر محرم الذي يشهد عادة مسيرات شعبية دينية قد تتطور لتصبح جانبا من الانتفاضة الشعبية. وتسعى الحكومة لمنع خروج المسيرات خلال محرم، وقد جمعت اصحاب المآتم لاقناعهم بمنع المسيرات، ولكن ايا منهم لم يستجب للطلب الحكومي معتبرين ذلك تصعيدا خطيرا وسببا لزيادة التوتر.

١٩مايو ١٩٩٥

لم تتوقف الحكومة عن استعمال الذخيرة الحية ضد المواطنين برغم الاحتجاجات من المنظمات الدولية وخصوصا منظمة العفوالدولية. وقد استعملتها الليلة الماضية لقمع مسيرات ومظاهرات في عدد من المناطق. فبعد حلول الليل خرجت مجموعات كثيرة من المواطنين في مسيرات رافعين شعارات تطالب بعودة الدستور واطلاق سراح السجناء، فتصدت لها قوات الشغب بالغازات المسيلة للدموع والذخيرة الحية. وقد وقع عدد من الجرحى ولم يعرف عددهم ولا حجم اصاباتهم.

وبالرغم من سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها الحكومة ضد الشعب، فقد تواصلت الاحتجاجات مع تقطع بين الحين والآخر لالتقاط الانفاس. هذا في الوقت الذي اصبح هناك اجماع وطني في الداخل وكذلك في الاوساط السياسية في الخارج على ضرورة اجراء تغييرات سياسية مهمة والبدء في حوار مع ممثلي الشعب للتوصل الى صيغة يعاد بها العمل بالدستور. وحتى الحكومة البريطانية التي دعمت حكومة البحرين طالبتها ببدء حوار جاد مع المعارضة. هذا ما طرحته البارونة جوكر ، الوزيرة بوزارة الخارجية البريطانية، امام مجلس اللوردات في ١٥ مايو ١٩٩٥. وطالبت البارونة جوكر حكومة البحرين ايضا بالسماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين بعد ان تكررت التقارير حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان. واكدت البارونة جوكر انها سوف تنقل هذين المطلبين الى حكومة البحرين، بدء الحوار مع المعارضة والسماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه حكومة البحرين باعتقال المواطنين بدون توقف. وفي الايام القليلة الماضية اعتقلت قوات الامن ثلاثة من علماء الدين وهم الشيخ علي بن احمد (من منطقة جدحفص) والشيخ هاني البزاز والشيخ علي صفر، ويتمتع العلماء الثلاثة بشعبية متميزة ولهم مواقفهم المشرفة تجاه قضايا الشعب والمطالبة بحقوقه. كما استمرت الاعتقالات في صفوف الشباب بدون توقف.

هذا وتعد الحكومة العدة لاستقبال وفد برلماني بريطاني في سياق جهودها لتحسين سمعتها في الاوساط الدولية بعد ان تلطخت بانتهاكاتها المتكررة لحقوق الانسان وقتل الابرياء وتعذيب السجناء وابعاد المواطنين. وسوف يحضرالبرلمانيون وهم ويليام باول والليدي اولغا ميتلاند (وهما من حزب المحافظين) واللورد كينيث (من حزب العمال) وجون بالوك (صحافي) ندوة لنصف يوم في ٢٧ مايو. حيث تستضيفهم الحكومة وتتكفل بكل نفقات سفرهم. وقد لجات حكومة البحرين الى هذا الاسلوب بعد ان استعانت بخدمات شركات كبيرة متخصصة في العلاقات العامة ويمتلكها سياسيون بريطانيون وامريكيون، وذلك بعد ان فشلت حكومة البحرين في اقناع الاعلام بسياساتها واسباب رفضها اعادة العمل بالدستور.

ويتردد هذ الايام ان شركة نفط البحرين وشركة درفلة الالومنيوم استقدمتا خبراء أمن ايطاليين خشية ان يقوم العمال باضراب يشل حركتها. وقد ظهرت بوادر شعبية لتطوير اساليب المعارضة السلمية حتى تصل الى مرحلة العصيان المدني والاضرابات. وهو ما يقلق الحكومة بشكل كبير. وتتخوف الحكومة كذلك من ان الهدوء النسبي خلال الاسبوع المنصرم ربما يكون الهدوء الذي يسبق العاصفة، خصوصا وان موسم شهر المحرم على الابواب. وهوالشهر الذي تخرج فيه عادة مسيرات دينية لاحياء ذكرى الامام الحسين بن علي، حفيد رسول الله عليه الصلاة والسلام.

منطق خليفة

أنا أبقى وتبقى لي «الخليفه» ... وعش يا شعب في جوع وخيفة
أتحلم بالأمان؟ فلا أمانا ... ولا دستور.. تلك رؤى سخيفة
ولادينا ولا حقا علينا ... فان الشعب أشبه بالوصيفة
سنعطيه اذا شئنا فتاتا ... ونمنعه اذا شئنا رغيفه
لنا أرض البلاد ومن عليها ... «فتوحات» لاجداد شريفة
فمن يسكت فانا قد سكتنا ... ومن يرفض فأغلال مخيفة
فلن نرعى الى أحد ذماما ... ولا حلا سوى الطرق العنيفة
فتدمير وتخريب وقتل ... واصلاء بنيران كثيفة
وغزو للبيوت بلا حدود ... كما تمليه «دولتنا»المنيفة
وهتك للمساجد فهي شر ... علينا وقعها مثل القذيفة
وتمزيق لما تحوي جميعا ... مصاحف اومناجاة «الصحيفة»
فيا قرآن أحمد قد فعلنا ... ومزقناك عمدا دون خيفة
(اذا لاقيت ربك يوم حشر ... فقل يا رب مزقني خليفه)

منظمة العفوالدولية تدعو الى ايقاف المحاكمات والسماح لممثليها بدخول البلاد

قالت منظمة العفو الدولية اليوم (١٩٩٥/٥/٥) ان المحاكمات التي اجرتها محكمة أمن الدولة لاولئك الذين قبض عليهم اثناء المظاهرات التي وقعت في الشهورالاخيرة هي محاكمات جائرة وينبغي ايقافها.

وأضافت منظمة العفوالدولية: «لا يجوز ان يمثل اي متهم امام هذه المحكمة ما لم يحفظ حقه في محاكمة عادلة وعلنية. وهذا لا يتحقق الا بتقيد المحكمة بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة».

وقد جاءت دعوة منظمة العفوالدولية الى ايقاف هذه المحاكمات في اعقاب الاحكام الاولى التي اصدرتها محكمة أمن الدولة في الايام الاخيرة، فقد حكمت على ١٦ متهما بالسجن مددا تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات، بتهم تتضمن القيام باعمال تخريبية والعضوية في منظمة محظورة هي «حزب الله». ومن المقرر ان تتم خلال الاسابيع القادمة محاكمة اشخاص آخرين بتهم مماثلة. وقد تم القبض على جميع هؤلاء الناس في اعقاب المظاهرات التي بدأت في شهر ديسمبر /كانون الاول الماضي، والتي تنادي بعودة الحقوق الديمقراطية.

وقد احتجزالمتهمون في عزلة عن العالم الخارجي، وحرموا من الاتصال بمحامين الى حين ابتداء المحاكمات، وهم لا يتمتعون بحق الطعن في أحكام الادانة والعقوبات الصادرة عليهم امام محكمة اعلى درجة. وعلاوة على ذلك، توحي المعلومات الواردة لمنظمة العفو الدولية ـ وهي مستقاة من معتقلين سابقين ـ بان بعض المتهمين، ومنهم حسين علي التتان وسلمان عبد الله النشابة، قد عذبا لانتزاع «اعترافات» منهم، وهي اعترافات تخشى المنظمة ان تكون قد استخدمت لادانتهم.

ولم تتلق منظمة العفوالدولية بعد اي رد من الحكومة على طلبها ارسال مندوبين لمراقبة هذه المحاكمات التي تعقد بصورة سرية. ومما يذكر ان هذه المحكمة الخاصة سبق لها ان استندت الى «اعترافات» غير مؤيدة بالادلة كأساس لادانة المتهمين.

وتقول منظمة العفوالدولية: انا نرجو من المحكمة ان تزودنا بنسخ من جميع المستندات والوثائق المتعلقة بهذه المحاكمات، ومنها لوائح الاتهام، والتقاريرالطبية، والسجلات المتعلقة باية تحقيقات عساها ان تكون قد اجريت في الشكاوي من التعذيب او سوء المعاملة، ومحاضر المحاكمات، والاحكام الصادرة».

وقد واصلت الحكومة قمع المتظاهرين خلال الشهرالماضي، في الوقت الذي تجاهلت فيه التماسات منظمة العفوالدولية لزيارة البلاد بغية التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان فيها.

وقالت منظمةالعفوالدولية: «ان تصريحات المسؤولين الحكوميين مؤخرا بان السلطات قد تحلت بالصبر وضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين، هي مناقضة لحقيقة الوضع في البحرين، حيث تتزايد الادلة على وقوع انتهاكات لحقوق الانسان لم يسبق لها مثيل في السنوات الاخيرة».

وقد رفضت الحكومة مناقشة مطالب المتظاهرين او حتى استلام العرائض المقدمة من اجلهم، ولجأت عوضا عن ذلك الى استخدام القوة، وصرحت بان بعض «العناصر المتطرفة» هي المسؤولة عن تخريب الممتلكات الخاصة والعامة، وقتل ثلاثة من رجال الشرطة في الشهورالاخيرة.

وفي حين تقر منظمة العفوالدولية بحق الدولة في ان تقدم الى ساحة العدالة اولئك المسؤولين عن افعال العنف، فان هذا لا يمكن ان يبرر قيام قوات الامن بقتل ما لا يقل عن ١١ من المدنيين باستخدام الذخيرة الحية في ملابسات توحي بان قتلهم ربما كان بمثابة اعدام خارج نطاق القضاء. وقد تقاعست الحكومة حتى الآن عن اتخاذ اية خطوات للحيلولة دون وقوع حوادث قتل كهذه او للتحقيق فيها.

وتتمضن المعلومات التي تلقتها منظمة العفوالدولية مؤخرا ما يلي:

* في ابريل /نيسان الماضي اردي ثلاثة من المدنيين قتل برصاص قوات الامن. وكان آخر الضحايا شاب عمره ١٨ سنة يدعى حسين عبد الله العشيري، الذي افاد شهود العيان بانه قد اصيب بطلق ناري في رأسه اثناء المظاهرات التي شهدتها قرية الدير يوم ١١ ابريل/نيسان وقد توفي بعد ثمانية ايام اثر غيبوبة. وقتل شخصان آخران بالرصاص يوم الاول من ابريل/نيسان في في بني جمرة، عندما قامت قوات الامن بفرض الاقامة الجبرية على الشيخ الجمري واسرته، وهو عالم دين شيعي بارز ومن أعضاء المجلس الوطني السابق. وفي وقت لاحق نقل الشيخ الجمري الى مكان لم يكشف النقاب عنه، وما زال مصيره ومكان وجوده مجهولين.

* توحي تقديرات غير مؤكدة بان بضعة آلاف من الاشخاص قد قبض عليهم. قد رفضت الحكومة قبول مثل هذه الادعاءات باعتبارها «مبالغا فيها»، ولكنها ترفض الكشف عن اسماء المعتقلين وعن اماكن وجودهم، وحرمتهم ـ فيما عدا قلة منهم ـ من الاتصال بذويهم. بل ان الحكومة قد امتنعت عن نشر اسماء المعتقلين الذين تقول بانهم قد افرج عنهم. فعلى سبيل المثال، اعلنت وزارة الداخلية يوم ١٧ ابريل/ نيسان انه قد تم الافراج عن ١٢٠ من المعتقلين السياسين، ولكنها لم تكشف عن هوية هؤلاء ولا عن تواريخ الافراج عنهم. ومن المعتقد ان السجون الرسمية مكتظة اكتظاظا شديدا بالمعتقلين، وانه يجري الآن استخدام مراكز احتجاز مؤقتة للمعتقلين، ومنها استاد رياضي مهجور في مدينة عيسى.

* يوجد بين المعتقلين نساء واطفال، بعضهم ألقت السلطات القبض عليهم عوضا عن ذويهم الذين تبحث عنهم. وقد تلقت منظمة العفوالدولية اسماء ما لا يقل عن ٤٣ من القاصرين المعتقلين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٠ و ١٦ سنة. ومن النساء اللواتي رهن الاعتقال الآن نازي كريمي، وهي طالبة جامعية اضربت عن الطعام منذ القبض عليها يوم ٩ ابريل /نيسان. وقد اودعت في السجن الانفرادي في مدينة عيسى، وورد انها تتعرض لضغوط شديدة لحملها على «الاعتراف» بما زعم عن مشاركتها في المظاهرات الاخيرة. وتفيد الانباء الواردة بانها هي واقاربها مهددون بالنفي من البلاد بصورة قسرية.

مجلس اللوردات البريطاني يناقش حقوق الانسان في البحرين

في جلسته يوم الاثنين، ١٥ مايو ١٩٩٥، ناقش مجلس اللوردات البريطاني قضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، وذلك على اثر طلب لتقديم سؤال طرحه اللورد آرتشر اوف ساندويل الى الحكومة البريطانية، وقامت البارونة جوكر اوف والاسي، الناطقة باسم الحكومة بالرد على السؤال والاسئلة التي تلته من قبل البارونة بلاك ستون واللورد ايفبوري. وفي ما يلي ترجمة ما دار في تلك الجلسة المهمة:

سأل اللورد آرتشر اوف ساندويل حكومة صاحبة الجلالة: عما اذا بدأوا دوليا للحصول على التزام من قبل البحرين بالمستويات المعترف بها دوليا لحقوق الانسان بخصوص التعذيب والاحتجاز بدون محاكمة واستعمال الاسلحة النارية ضد المتظاهرين السلميين. وزيرة الدولة بمكتب الخارجية والكومنولث.

الباريونة جوكر اوف والاسي: ايها اللوردات، ان البحرينيين يعرفون جيدا اهمية مراعاة حقوق الانسان وبضمنها المجالات التي ذكرها اللورد النبيل المطلع.

اللورد آرتشر اوف ساندويل: ايها اللوردات، بعد شكري الوزيرة على ذلك الجواب، هل بامكاني ان اسألها عما اذا كان هناك سبب للشك في تقارير منظمة العفو الدولية حول اطلاق النار على المتظاهرين السلميين، ومنع المعونة الطبية عن الجرحى، والاعتقال بدون محاكمة او (بدون محاكمة عادلة)، واستعمال التعذيب؟ وبشكل عام، هل توافق الوزيرة على ان هناك بعض الحكومات التي لها سجل بشع في مجال حقوق الانسان لدرجة انها تستثني نفسها من التواصل الدولي الطبيعي والمتحضر، واذا كان الجواب نعم، فهل انها تعتبر البحرين ضمنها؟

البارونة جوكر أوف والاسي: ايها اللوردات، في الوقت الذي لا تستطيع فيه تجاوزالادعاءات التي طرحت، فان من الانصاف القول ان البحرين قطعت شوطا وتقدما في السنوات الاخيرة. ولكننا نبقى قلقين من عدد القتلى والضحايا خلال الاضطرابات الحالية. ولم نر دليلا بان شرطة البحرين استعملت قوة زائدة عن الحاجة لاحتواء المظاهرات السلمية، ولكن في الحقيقة هناك فرق عندما

الشرطة الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. ومهما كان ذلك مؤسفا، فان الوضع كان كذلك في وقته. وانا افهم ما قاله اللورد النبيل المطلع عن التعذيب والادعاءات الاخرى التي طرحت. ليس هناك دليل ملموس على سوء معاملة السجناء، ولكننا سوف نستمر في فحص دعاوي التعذيب. واذا كان اللورد النبيل المطلع يعرف عن اي منها، فالرجاء اطلاعنا عليه. واعتقد ان زيارة الى البحرين من قبل منظمة العفو الدولية ستكون ذات فائدة كبرى. وسيكون مفيدا ان تجلس تلك المنظمة مع حكومة البحرين للاتفاق على شروط الزيارة، لان ذلك هوالطريق الوحيد لتحقيق التقدم.

البارونة بلاك ستون: ايها اللوردات، هل ان الوزيرة على علم بان منظمة العفوالدولية طالبت بزيارة البحرين لمراقبة المحاكمة التي تجري حاليا بشكل سري؟ هل تستطيع الوزيرة التعليق على تقارير منظمة العفوالدولية بان البحرين لجأت الى الممارسة المقيتة باعتقال الاطفال لمقايضتهم بآبائهم المطلوبين من السلطة؟ هل احتجت الحكومة لدى البحرين حول ذلك او أثارت القضية من على اي منبر دولي؟

البارونة جوكر اوف والاسي: ايها اللوردات، ادرك ما قالته البارونة المحترمة حول اعتقال الاطفال الذين ربما يكونون اقرباء للمعارضين. وليس لدينا دليل موثوق ان ذلك الامر يحدث، ولكنني سوف ابحث اكثر لانه، كما تعلم البارونة، فان الحكومة وحزبها لا يعتقدان بان الاعتقال بدون محاكمة اجراء صحيح. وليس هناك شك في ان اولئك الذين لم توجه اليهم تهمة او يطلق سراحهم، يجب ان توجه اليهم تهمة محددة او يطلق سراحهم حالا.

وانني سعيدة بان اسمع بان منظمة العفو الدولية طلبت من حكومة البحرين بزيارتها. وانا اعتقد بالاهمية الكبرى للحوار حول هذه القضايا مع منظمات مثل منظمة العفو الدولية. وسأناقش تفاصيل هذه القضية بعد الاسئلة بعد الظهر.

اللورد ايفبري: ايها اللوردات، هل يمكنني ان اقول للوزيرة انه عندما ينظر الى اعتقال الاطفال كوسيلة

السيدة عفاف الجمري، التي اعتقلت من اجل الضغط على والدها، القاضي المحترم وعضو المجلس سابقا الشيخ الجمري، واختها، منصورة الجمري التي كان مقررا لها ان تقدم امتحاناتها النهائية لشهادة البكالوريوس في الاسبوع قبل الماضي، ولكنها اوقفت من قبل قوات الامن وهي في طريقها الى الامتحانات ومنعت من تقديمها، كوسيلة اخرى للضغط على الشيخ الجمري؟ هل توافق البارونة مع زميلها، السيد دوغلاس هوغ بان الحوار هوالطريق الى حل المشاكل السياسية في البحرين وان اي حوار يجب ان يشمل الموقعين الاساسيين على العريضة التي وقعها ٢٥,٠٠٠ مواطن والتي تدعوالامير الى اعادة دستورالعام ١٩٧٣ والبرلمان، وانه بدون هذا الحوار، فان الاضطرابات سوف تستمر بلا نهاية؟

البارونة جوكراوف والاسي: ايها اللوردات، اعتقد انني قلت في جوابي على السؤال السابق باننا نعتقد ان الحوار ضروري ومطلوب. وهناك حاجة واضحة عندنا بالنظر عن كثب في كل هذه القضايا، ومن ضمنها قضية الشيخ عبد الامير الجمري. نحن ندرك القلق حول زيارة منصور الجمري الاخيرة الى الولايات المتحدة، حيث كان سببا لاختلاف مع حكومة البحرين.

ولكن يجب ان اقول ما يلي: مهما بلغ قلقنا حول الطريقة التي تتعامل بها حكومة البحرين مع مجموعات المعارضة، فان هذه المجموعات المعارضة يجب ان تعمل بمسؤولية وفي اطارالقانون. وبالرغم من ان هذا قد يبدو شديدا. فانني اعتقد انها ما لم تفعل ذلك، فانهم يسيئون الى قضيتهم، لان هذه المسألة سوف تحل بالحوار وحده والعمل في اطار القانون. هذا يدعو الى السؤال عما اذا كان القانون صحيحا، ولكنه الطريق الوحيد للتقدم بمسؤولية.

اللورد آرتشراوف ساندويل: ايها اللوردات، في ضوء ما قالته الوزيرة عن قيمة زيارة منظمة العفوالدولية الى البحرين، فهل سوف تنقل رأيها الى حكومة البحرين؟

البارونة جوكر اوف والاسي: أيها اللوردات، ليس لدى

حرة في قيودها

ما أكبرها وهي تجلس القرفصاء بين الجدران الاربعة لزنزانها الضيقة تعد الساعات بل الدقائق والثواني التي تفصل بين شعبها وحريته. وما اعظمها وهي محوطة بالجلاوزة الذين امتهنوا أكل لحوم البشر ورشف دماء الآدميين حتى ماتت نفوسهم وغلظت قلوبهم ولم يعودوا قادرين على التمييز بين ما هو حق وما هو باطل. فما داموا يعيشون ليأكلوا ، فليهنأوا بما بين أيديهم حتى لو كان لحوم البشر. فماذا بقي لهندرسون من معالم الانسان سوى الشكل والصورة؟ ومن هو عادل فليفل سوى وحش مفترس ينقض على فريسته بمخالبه ويمص دماءها بدون شفقة؟ اما هي فانسانة كريمة تراف على سجانيها وتتمنى لهم الهداية ليعودوا الى صنف البشر، وتحنو على معذبيها وتدعو لهم بالتوبة والعودة الى طريق الانبياء والصالحين. تقضي أيامها ولياليها وقلبها يتقطع لفراق فلذات كبدها الذين حرمت من تقبيلهم كل صباح ومساء وحرموا من حنانها ورعايتها. صحيح ان في نساء البحرين الخير الكثير وفيهن الدفء والحنان والحب والعاطفة، ولكن هل هناك كالأم ؟ برغم ذلك فهي راضية بقدرها، قانعة بقضاء ربها، فرحة بما هي فيه من مرتبة رفيعة ومكانة عالية. ألم يسجن يوسف؟ ألم يعتقل الاحرار من ابناء هذه البشرية على مدى التاريخ؟ ألم يستشهد المؤمنون بقضاياهم من اتباع هذا الدين؟ وهل كان القيد يوما عائقا عن الحرية والنضال؟

ضع في يدي القيد ألهب أضلعي
بالسوط ضع عنقي على السكين
لن تستطيع بكل ما اوتيته
اخفاء ايماني ونور يقيني
فالنور في قلبي، وقلبي في يدي
ربي وربي ناصري ومعيني

أصداء الصمود والاستبسال عبرالتاريخ تتردد على جدران زنزانتها الصغيرة التي لا تعرف فيها النهار من الليل، ولا تسمع فيها سوى انين المعذبات من النساء والطفلات اللاتي اخذن من مدارسهن لانهن شاركن في مسيرة او قمن باحتجاج ضد الطغيان. وتنظر من ثقب في باب الزنزانة فترى الضباط الذين امتلأت صدورهم بالنياشين يتهامسون في ما بينهم وهم مذعورون من هذا الصمود الذي ابدته أمام المعذبين، فماذا يفعلون؟ لا يبدو أنهم قادرون على حبك الاسطورة التي وضعوها لزج اسمها في «مخطط جهنمي يستهدف اسقاط نظام الحكم بالقوة والارتباط بجهات اجنبية» فكل من هو في القيود من الرجل المتهم بتزعم هذه الخطة الى اصغر طفل سحب من احضان امة، يرفض التوقيع على ما كتبه الجلادون برغم التعذيب الشديد بالمباضع والتهديد بانتهاك العرض. وفجأة يتنهد كبيرهم وتتمخض عبقريته عن فكرة جديدة: فلنأخذ عددا آخر من النساء والاطفال، فلعلنا نحصل ما نريد.. ويتكرر المشهد، نساء يعذبن حتى الموت، وصراخ اطفال لم يبلغوا العاشرة ولم يدركوا حقيقة ما يجري في البلاد، وروائح الدم في كل زاوية من زوايا «سجن الاحداث».

هناك في سجن الاحداث تقضي البطلة أيامها ولياليها بعيدة عن اطفالها وزوجها الذي لا تعلم مصيره لانه سبقها الى الزنزانات. تحاول عبثا ان تطلب من السجانين رؤية اطفالها، فيكون جوابهم المزيد من الضرب والتعذيب. ترجع من حيث أتت مقيدة الايدي ومعها شرطيتان أشد غلظة من أسيادهما، وعندما تهمان بغلق باب الزنزانة ترمقهما بنظرة شامخة فيها الكبرياء والانفة والعزة والكرامة، وتعود لقضاء يوم آخر بين الجدران الاربعة. في نفسها الكثير الكثير من القصص والروايات، بعضها اقرب الى الاساطيل منها الى الواقع، وجسدها يحمل من العناء والعذاب ما يجعلها غير قادرة على الوقوف على قدميها. لقد سمع الشعب الكثير عنها وعن صمودها وشموخها، ولكنه لم يطلع على ما في خفايا النفس من أسرار السجن، فلذلك وقته. أما الآن فهي تضرب أخماسا في اسداس من الصباح وحتى المساء حول قضية الشعب واهدافه. وكلما ازداد ألمها من ضرب السياط ازدادت اصرارا على الصمود. والثبات، حتى قال لها احد الجلادين ذات يوم: ستقضين علينا بصمودك! لم تتأوه امامهم قط، ولم تستعطفهم يوما، ولم تتفوه بكلمة «آه» والسياط تأكل من لحمها كل يوم. وعندما لا يسمعون تأوها منها ينظر بعضهم الى الآخر نظرة استفسار: هل فارقت الحياة؟ فما تبرح حتى تقول لهم: «شكرا لكم، فلقد اديتم واجبكم الوطني بكفاءة».

لم تعرف ليلها من نهارها عن طريق معاينة النور، ولكنها تؤدي صلاتها كل يوم مستدلة باوقات «الطعام». فقبل ان يأتيها كأس الشاي صباحا ومعه نصف رغيف تكون قد ادت صلاة الصبح. وعندما يطرق باب الزنزانة ظهرا تدرك ان موعد صلاة الظهر قد حان، وكذلك عندما يقدم لها حساء خفيف مع نصف رغيف في المساء، تقف امام ربها خاشعة مطمئنة. وقد يستغرب البعض كيف تقضي بطلة البحرين يومها وليلها. لقد انقطعت الى ربها فوجدت في مناجاته لذة تفوق لذة الجلاد وهو ينتشي عندما يهوي بالسوط على ظهرها، واكبر من نشوة الامير وهو يأمر جلاوزته بقتل الابرياء. ان عندها قضية تشغلها عن زوجها واولادها، وتتضاءل امامها وجبات التعذيب اليومية. انها سيدة القوم ورائدة النضال، وامرأة يفوق عزمها عزم الرجال، فلينحني العالم اجلالا لها.

كربلاء خالدة

خلدت ومثلك من يخلد ... وما نال منك الردى الاسود
فذكرك باق مع الذاكرين ... ونجمك بينهم الاسعد
وخطك مدرسة للأباة ... ونهجك دوما له مورد
تعلمهم كيف أن الحياة ... مع الذل من موتهم أنكد
وأن الكرامة للطالبين ... بغير دم بابها موصد
وأن الشريعة أن يعبد الـ ... ـله اما سواه فلا يعبد
وأن حمايتها واجب ... بذلك قد جاءنا أحمد
وأن مجاهدة الظالمين ... وحربهم منهج أوحد
فلا بد من نصرة للضعيف ... والا فأمتنا تؤاد
وتنسخ احكام قرآننا ... ويرتحل العز والسؤدد
ويهدم ماقد بناه الرسول ... ويحكمنا الناكث الملحد
فلا تركنوا لطغاة الزمان ... فما نار ظلمهم تخمد
ولستم بناجين يوم الحساب ... فحاضركم خاسر والغد
فثوروا على الظلم والظالمين ... ونصر الاله لمن يصمد
وان الطغاة على بطشها ... لتخشى الدماء اذا ترعد
سيجرفها السيل مهما طغت ... وينتصر الثائر الامجد
أيا ثائرا في عراص الطفوف ... تلبيك ارواحنا واليد
عهودا إليك بأن نقتفي ... خطاك وان صعب المورد
وأن نرفع الظلما عن أمة ... تعدى على حقها المفسد
ولم يرع إلا ولا ذمة ... ولم يرع حرمة من يعبد
ومزق قرآنه عنوة ... ولم ينج من بطشه المسجد
وأزهق ارواح شبابنا ... فهذي الدماء غدت تشهد
وعذب اشياخنا والنساء ... ففي السجن معظمهم يخلد
ولا ذنب الا طلاب الحقوق ... لشعب يهان ويستعبد
ومهما تعدى علينا الطغاة ... فانا على دربنا نصمد

الحوار واحترام حقوق الإنسان - التتمة من ص ١

برصاص قوات الشغب، وبعد ان تواترت التقارير عن التعذيب الوحشي الذي يمارس ضد المعتقلين، واعتقال الاطفال والنساء. واصبحت البحرين في عدادا اشد الدول قمعا في العالم. ولذلك فقد جاء طلب الحكومة البريطانية من حكومة البحرين بالسماح لوفد من منظمة العفوالدولية بزيارة البحرين بعد ان شعرت لندن بالحرج الشديد بسبب مواقفها الداعمة لحكومة البحرين. وقد اطلقت الحكومة البريطانية على صور التعذيب الذي يتعرض لها المعتقلون الذين مات بعضهم وهم يمزقون بالمباضع. واصبح دور ايان هندرسون محرجا للحكومة البريطانية. وهناك الآن ضغط كبير من أجل اقصاء هندرسون من البحرين بعد ان تاكد دوره في قمع شعب البحرين على مدى ثلاثين عاما. وسعت الحكومة البريطانية باستمرار للتنصل من ممارساته معتبرة انه يعمل هناك بصفته الشخصية وان الحكومة البريطانية ليس لها علاقة معه. ولكن المعارضة تؤكد ان هندسون عين على رأس القسم الخاص عام ١٩٦٦عندما كانت بريطانيا موجودة في الخليج وكانت البحرين تخضع لحمايتها وان تعيينه كان بقرار بريطاني آنذاك.

هذان الموضوعان، بدء الحوار مع المعارضة ووقف انتهاكات حقوق الانسان اصبح اساسيين في الوقت الحاضر اذا ما أريد احتواء الازمة ومنع تفاقمها. وقد التزمت المعارضة طوال هذه الفترة بمطالبها المعقولة التي لم تعلن دولة ما، داخل الخليج او خارجه، وحتى حكومة البحرين معارضتها لها. كما التزمت باساليب سلمية في المعارضة تمثلت اساسا بالمسيرات والمظاهرات السلمية وكتابة العرائض الشعبية والبيانات الاعلامية والندوات والمؤتمرات الصحافية (في الخارج). بينما التزمت سياسة الحكومة بالقمع والارهاب وانتهاك حقوق الانسان والامتناع عن الادلاء برأيها اصرار شعبي على تلك المطالب مهما كلف الامر. وقد اثبتت الشهورالستة الاخيرة ان من المستحيل السماح بعودة الوضع الى ما كان عليه قبل الانتفاضة، وانه مهما بلغت التضحيات في هذه الفترة فانها ضرورية لتامين قدر من الحرية والكرامة. مشكلة آل خليفة انهم ما يزالون يعتقدون ان حسم الموضوع أمنيا سوف يجعل لهم هيبة تمنع المواطنين من العمل السياسي. وحاولوا جهدهم الاشارة الى ان التوتر الداخلي انما هو بتحريض خارجي، ولم يفصحوا عن طبيعة الجهات الخارجية التي يتحدثون عنها. وسبب ذلك انهم يعملون ان هذا «الخارجي» ان كان له دور قائما هواعلامي وسياسي، وان الداخل يتحرك بدوافع داخلية ونتيجة شعوره بالظلم، كما ان هذا «الخارج» انما هو مواطنون بحرينيون مبعدون عن اوطانهم قسرا. فهل يتوقع آل خليفة ان يسكت هؤلاء عن حقوقهم ويقبلوا بالظلم الذي حل عليهم؟.

ان هناك خللا حقيقيا في العقلية الخليفية الحاكمة في البحرين. فهي تعتقد ان الوضع والعالم على مشارف القرن الحادي والعشرين هو نفسه الوضع اذ كان سائدا عندما احتل آل خليفة البلاد عام ١٧٨٢، وان القوة هي عامل الحسم في كل الامور. ومالم يعمل اصدقاء آل خليفة في المنطقة وخارجها على تغيير نظرة حكام البحرين تجاه شعبهم، فان الازمة مرشحة للتصاعد وربما أصبح العنف المتبادل بديلا للغة الحوار والتفاهم. وما تزال المعارضة ملتزمة بالاساليب السلمية لتحقيق هذا القدر المتواضع من الاصلاح، فيما يصر آل خليفة على ابقاء الوضع الاداري الفاسد على ماهو عليه، وهذا ليس في مصلحة احد. واذا كان هناك من هوحريص على مصلحة المنطقة والابتعاد بها عن العنف والارهاب، فليقم بما يستطيعه لاقناع آل خليفة بان الوضع غير ما يتصورون والحل لا يتحقق بالاساليب المتبعة حاليا. ان شعب البحرين حريص على عودة الامن والاستقرار في منطقة الخليج بشكل عام، وفي البحرين بشكل خاص، وذلك من خلال قبول آل خليفة بمنطق الحوار والتفاهم واحترام حقوق